جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة الاقتصاد

تخصص: مالية واقتصاد دولي

الموضوع:

السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

- حالة الجزائر2001/2012 -

إعداد الطالبتين:

- إيمان سليماني
- شريفة عوماري

إشراف الأستاذ:

د. محمـــد بلـــوافي

الموسم الجامعي: 2015- 2016

بـــسم الله الرحمن الرحيـــم

(..ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب...)

الآية 08 من سورة آل عمران

إهداء

أشكر من صميم فؤلد يـ كل الذين يشجعون اليد التي تحمل القلم ، و يحبون الكلمة و يعيشون تحت ظلال العلم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يعشق النور ، و يسير في الدروب الشائكة بحثا عنه بكل فخر و اعتزاز.

إلى من بحقها تتلى آيات بيانات على مدى الدهر ، و الزمان

إلى من قال فيهما الرحمان " و بالوالدين إحسانا"

إلى من حملت ما لا تطيق.

إلى من تسافر في دمي ، و أذوق منها ما أذوق.

إلى أمي الغالية

إلى من كافح صابرا و اجتاح الصعاب مبحرا

لأجل أن أرى النور ساطعا

إلى من أفنى عمره كدا كي أنام ملئ جفوني أمنا

إليك أبي الغالي

إلى إخوتي وأخواتي وكل عائلة سليماني كلا باسمه

إيمان

DESIGN-WAREZ.RU

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذه الثمرة,

ثمرة النجاح فأسأله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجه الله ويوفقنا في حياتنا.

أهدي هذا العمل إلى من أشرقت البشرية بنوره وأنارت بعد ظلام هالك إلى البشر محمد صلوات الله عليه وسلامه عليه.

إلى من غمراني بدفئهما وحنانهما وعطفهما أمي وأبي حفظهما الله فأسأل المولى القدير أن يلقيهما نظرة وسرورا ويلبسهما تاجيين يوم العرض ويشربهما من حوض نبيه صلى الله عليه وسلم لايظمأ بعدها أبدا.

وإلى جدتي رحمها الله.

كما أهدي هذا العمل إلى شقيقتي العزيزة فاطمة الزهراء وبناتها وإلى كل الإخوة الكرام وكل أفراد عائلة عوماري والطاهري كلا باسمه, وإلى كل الأصدقاء والأساتذة داخل وخارج الجامعة.

الشريفة

التشكرات

(....ر ب أوزعني أ ن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأ ن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبلد ك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي الأستاذ ***الدكتور بلوافي محمد*** على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج المذكرة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها؛

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى كل من ساعدنا في جميع مراحل إعداد المذكرة؛

وأتقدم بالشكر إلى الأستاذ : حدادي عبد الغني، وإلى الدكتور: جلال حسن حسن عبد الله

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

إيمان

الشريفة

فهـــرس المحتويـــات

المحتوى	الصفحة
الإهداء والتشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمـــــــــــة	أ
الفصل الأول: ماهية السياسة المالية وأدواتها	05
مقدمة الفصل	06
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية	07
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	07
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	08
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية	10
المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	16
المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة	17
المطلب الثاني: السياسة المالية عند الكلاسيك	18
المطلب الثالث: السياسة المالية الحديثة	20
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها	"23
المطلب الأول: النفقات العامة	23
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	26
المطلب الثالث: الموازنة العامة	29
المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية	31
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي	38
مقدمة الفصل	39
المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي	40
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي	40
المطلب الثاني: أشكال التوازن	42
المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي	43

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي	48
-التدخل بين سوق الإنتاج وسوق النقد	48
-التوازن سوق السلع والخدمات	49
-التوازن في سوق النقود	51
-التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود	52
-أثر تغير المستوى العام للأسعار	54
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012)	57
مقدمة الفصل	58
المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر	59
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر	59
المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر	61
المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر	64
المطلب الاول: تعريف الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر	64
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر	65
المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر	68
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة في الجزائر	68
المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري	68
المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة في الجزائر	70
المبحث الرابع: التوازن الاقتصادي العام الجزائري	73
المطلب الأول: التوازن المالي الداخلي	73
المطلب الثاني: التوازن المالي الخارجي	73
المطلب الثالث: التوازن النقدي	75
خلاصة الفصل	77
الخاتمـــة العامـــة	79
قائمة المراجـــــع	81
الملاحـــــــــق	82

قائمة الأشكال

الرقـم	الشــكل	الصفحة
01	منحنى الطلب الكلي	21
02	منحنى العرض الكلي	21
03	الفجوة الإنكماشية	33
04	السياسة المالية التوسعية	34
05	الفجوة التضخمية	35
06	السياسة المالية الإنكماشية	36
07	التوازن في سوق السلع والخدمات	50
08	التوازن في سوق النقود	52
09	التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود	53
10	تطور الايرادات الكلية خلال الفترة (2012/2001)	67
11	تطور توازن الميزانية العامة خلال الفترة (2012/2001)	71

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطورات النفقات الكلية خلال الفترة (2012/2001)	62
02	تطور الإيرادات الكلية خلال الفترة (2001 /2012)	65
03	تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة (2012/2001)	70
04	تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة (2012/2001)	74
05	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012/2001)	76

المقـــدمة العـــامة

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الفعال في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد أنذاك.

وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، إلا انه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير**جون ماينرد كينز** في مؤلفه "**النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود**"،

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدو ات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية لاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

وفي الحقيقة والواقع نجا من الأزمات الحادة والاختناقات الشديدة كل اقتصاد تم تدخل الدولة فيه ضمن مراعاة معايير عدة، فمعيار خصوصية الاقتصاد المعني يظهر للدولة مرونة واستجابة هذا الاقتصاد إلى المتغيرات المرتبطة بتدخلها، وأما معيار الحالة الاقتصادية الراهنة للبلاد فتظهر مؤشراته ما يفترض في الدولة القيام به إزاء حالة ركود أو ازدهار أو غيرهما، والمعيار الحقوقي يقيد سلوك الدولة بما أقرته من قوانين وخاصة قانون الموازنة في السنة المعنية، في حين يفترض المعيار المالي تحقيق الانسجام بين الغايات المالية ووسائلها، أما المعيار الاجتماعي فيهدف إلى تطوير بيئة المجتمع وتخفيف حدة الفوارق بين طبقاته، وأما المعيار الاقتصادي فيفترض أن يكون الاقتطاع والإنفاق العامان مؤديين إلى تعظيم المنافع في المجتمع، وهذا يعني خضوع أعمال الدولة جميعها إلى معايير

الربحية المالية والجدوى الاقتصادية، ودراسة ذلك على زيادة الدخل الوطني، ومما لا شك فيه أن المعايير كلها تصب في ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي العام وا ٍنمائه.

لقد توسع إطار التوازن ولم يبق توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة يقتصر على إقامة معادلة بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وا ٍنما يشمل عناصر أهم واكبر، كما انه ليس توازنا رقميا بل هو كيفي ينظر إلى النوع بالإضافة إلى الكم.

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والايرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 2001-2014 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

إشكالية الدراسة

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة(بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة(نمو،استقرار، توظيف...الخ).

وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (2001-2014) العديد من أدوات تلك السياسة والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام. والإشكالية المطروحة تتمثل في:

ما مدى تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

- ماهية السياسة المالية وأدواتها؟
- ما هي المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الفكر الاقتصادي؟
- ما المقصود بالتوازن الاقتصادي؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح فرضية أساسيةو التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية هي:

- لقد ساهمت السياسة المالية المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري ومن ثم المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في المدى المتوسط خلال الفترة محل الدراسة.

- تحديد إطار الدراسة

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني(فترة الدراسة)، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 2001-2012

منهج وأدوات الدراسة

حتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات ومنه ركزنا في بحثنا هذا على:

- المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة إلى واقع الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان الوطني للإحصائيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتساع عنوان البحث وشموليته لن يتيح تعميق التحليل لواقع الاقتصاد الجزائري.

محتويات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاثة فصول، ثم نتائج الدراسة والتوصيات. خصص الفصل الأول والثاني للجزء النظري لموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول مفهوم السياسة المالية وأدواتها وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث يحتوي المبحث الأول على مفهوم السياسة المالية، أما المبحث الثاني يتضمن السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، وفي المبحث الثالث والأخير تناول أدوات السياسة المالية، أما الفصل الثاني يتحدث عن التوازن الاقتصادي وذلك من خلال مبحثين الأول يتحدث على التوازن أما الثاني فيتضمن التوازن الكلي في

النظام الاقتصادي، وفيما يخص الفصل الثالث (الجزء التطبيقي) فقد عالج السياسة المالية في الجزائر، فقدخصص لدراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال أربعة مباحث، تناول الأول السياسة الانفاقية، أما الثاني فتناول السياسة الإيرادية في الجزائر، أما الثالث فتناول الموازنة العامة في الجزائر، أما المبحث الأخير خصص لدراسة موقع التوازن الاقتصادي العام من الإصلاحات في الجزائر.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مشفوعة ببعض النتائج والتوصيات، وفي الأخير أرجو الله الكريم أن نكون قد وفقنا في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

الفصل الأول

ماهية السياسة المالية وأدواتها

تمهيد

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة لإدارة اقتصادها، بهدف تحقيق الاستقرار أو النمو الاقتصادي وخدمة المجتمع، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأهدافها وأدواتها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc "وتعني حافظة النقود أو الخزانة[1] . وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الاعمال للبروفيسور" ALAIN. H. HANSEN"، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ونظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب اشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

- فنعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[2] .
- بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية[3] .
- كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.
[2]- وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية، 1988، ص431.
[3]- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

يتمثل الهدف الاقتصادي الأساسي للسياسة المالية،في ضمان اقتصاد مستقر ومتقدم ،وهذا يفسر استقرار الأسعار ومستوى التوظيف، إذ تأتي أهمية السياسة المالية، في كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعطيات اليومية في حياة الأفراد، وذلك من خلال فرض الضرائب والتحكم في الإنفاق الحكومي على مختلف أوجه القطاعات، وتختلف أهداف السياسة المالية باختلاف الظروف السائدة، ففي الفكر المالي المعاصر تستهدف تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق العمالة الكاملة والتوزيع العادل للدخول.

1_دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعمل الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في مستويات التشغيل، الإنتاج والأسعار، ذلك لان سياسات الدولة التي تتعلق بجباية الأموال والإنفاق لها آثار هامة على هذه المستويات، وتساهم السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية الأخرى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يعني تحقيق توازن ميزان المدفوعات والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا وضبط مشكلة التشغيل وسيطرة على مشكلة التضخم[1].

وتعتبر السياسة المالية عاملا مساهما في الاستقرار أو عدم الاستقرار الاقتصادي، إذ لم يعد باستطاعة الحكومة الحديثة الهروب من مسؤولياتها في تدبير شؤونها، حتى تتجنب المساهمة في عدم الاستقرار، ففي الاقتصاد الحر يكون القطاع الحكومي هو الوحيد القادر على الرقابة المركزية، لذلك يتعين على سياسة الحكومية تجنب إحداث عدم الاستقرار في القطاع الخاص،كما يمكن أستخدمها لموازنة عدم الاستقرار الذي ينشأ داخل هذا القطاع[2].

[1]- حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية** (مركز الإسكندرية للكتابة، الإسكندرية، 2000)، ص ص: 42_44
[2]- صالحي صالح، **السياسة المالية والنقدية في اطار نظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي**، دار الوفاء، الجزائر، 2001، ص 91-92

2-دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادية :

يمثل البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للمداخل ،الإنتاج وثروة الأمة...الخ ،إذ عادة ما يتم اعتماد الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادية،بحيث يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام=مجموعة القيم المضافة+مجموعة الرسم على القيم المضافة+مجموعة الحقوق الجمركية. .....(01)

ويتم التمييز في هذا المجال بين الناتج المحلي الاسمي والحقيقي، فالاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، إذ أن التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغيير الأسعار والكمياتو لإزالة اثر السعر يمكن اللجوء إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي.

أما حساب معدل النمو فيتم انطلاقا من التغيرات التي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى[1].

وتساهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية ,إذ أصبحت الضريبة تقوم بتشجيع التنمية الاقتصادية، كما أنها من بين الوسائل المتاحة في الدول المختلفة، خاصة أمام مخاطر التمويل التضخمي، حيث يكون اللجوء إلى فرض الضرائب أسلوب أساسي لتمويل التنمية، هذا بالإضافة إلى دور الهام الذي تقوم به النفقات العامة في تمويل التنمية، وذلك من خلال النفقات التحويلية والاستثمارية[2].

3_**دور السياسة المالية في تحقيق العمالة الكاملة** :يعتبر التوظيف الكامل ضرورة للاستقرار السياسي ومضاعفة الإنتاج، ولتحقيق هذا الهدف تعمل سياسة المالية على رفع القوة الشرائية للأفراد بزيادة الاستهلاك في أوجه معينة، مثل استصلاحالأر اضي وكذا فرض الضرائب على الأموال العاطلة، حتى يمكن تشجيع توجيهها نحو الاستثمار[3].

وبذلك يصيرلز اما على السياسة المالية أن تسخر كل إمكانيتها لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة، لتأثير في حجم الطلب الكلي الفعالة، ومن ثم تبرز أهمية إيرادات القطاع العام، وكذا نفقاتها في تحقيق التوظيف الكامل والارتقاء بمستوى النشاط الكلي للمجتمع وتحقيق الاستقرار[4].

---

[1]- عبد المجيد قدي، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**،(ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006)، ص 34_ 36

[2]- السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر**، ص 16_ 18

[3]- المرجع نفسه، ص ص:19_ 26

[4]- محمد فودو، **السياسة المالية في ظل اقتصاديات العولمة واهم الاصلاحات من اجل مسايرة حالة الجزائر**(رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم علوم التسيير فرع النقود والمالية، الجزائر 2005_2006)، ص 39

4-دور السياسة المالية في إعادة التوزيع العادل للدخل:

يعتبر توزيع دخل من أهم أهداف سياسة المالية،لذلك تعمل هذه الأخيرة على تكيف نمط توزيع دخل، وذلك بإحداث تغيرات في أنواع ونسب الإنفاق الحكومي، الذي تستفيد منه طبقات الدخل المختلفة، وكذا الضرائب المفروضة على مختلف شرائح دخل، إذ يمكن زيادة نسبة دخل الأفرادذو ي الدخول الدنيا بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين مركزهم الدخلي، ومن جهة أخرى يمكن إنقاص الدخل النسبي للأفراد ذوي الدخول العليا بزيادة العبء الضريبي على دخولهم والإقلال من أوجه الإنفاق التي لها صلة مباشرة بمركزهم الدخلي، وهذا ما يعمل على تقليل مستوى تفاوت توزيع الدخل ويزيد من درجة الكفاءة في استخدام موارد المجتمع الإنتاجية ويضاعف من الإشباع الاستهلاك الكلي[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

1. **العوامل السياسية**

أن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة.

كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت إليها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاعوتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية نقاط ثلاث[2]:

1-1- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

[1]- محمد فودو، **السياسة المالية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل مسايرة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 39

[2]- عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية**، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص143_ 144.

يمكن لسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وا يرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبئ الضريبي على الطبقات الفقيرة.

1-2- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية،هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية. وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

1-3- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لاندثاره.

وأخيرا إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

2- العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها من أهم جوانب السياسة المالية تأثر ً ا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها. تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي:

2-1-تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

2-1-1-تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنّه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة

في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه[1] مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

2-1-2-تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

2-2-تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

2-2-1-تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها(الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئةالمحلية تكون اللامركزية صورية حتى وا ٍن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

2-2-2-تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين

[1]- عطية عبد الواحد، **مرجع سابق**، ص173

التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد. مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية.

ونخلص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلابد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية إذا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإدار ي المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

3-أثر النظام الاقتصادي

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله(في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها[1].

لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:

3-1-السياسة المالية في النظام الرأسمالي

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادي للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذاالتزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية.

[1]- عطية عبد الواحد، **مرجع سابق**، ص 185

ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي[1].

أخيرا وبصفة عامة أن الضريبة تتحل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة .

3-2-السياسة المالية في النظام الاشتراكي

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوفق دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي.

أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية(البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي[2]:

-المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا؛

-كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛

- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية؛

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية[3]، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر

[1]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، ، ص50.
[2]- طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص34.
[3]- عطية عبد الواحد، **مرجع سابق**، ص199.

الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي.

أخير ا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنّه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد شهد علم المالية تطور ً ا كبيرا في فكرته و أهدافه و وسائله تبع ً ا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية على علم المالية فقط ، بل إنه قد المحايدة إلى السياسة المتدخلة ، حيث ُ تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل من العصور ، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية ، و عصر حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و لكن دورها كان محدود ً ا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدود ً ا و ظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية و اجتماعية حول دور الدولة و ضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، و من هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثر ً ا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و أن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبع ً ا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في كل دولة من الدول.

و لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثًا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب أي تأثير له.

السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين و الطبيعيين)

تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل و منظم و محدد المعالم حول السياسة المالية للدولة و تأثير على النشاط الاقتصادي، و نظر ً ا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة و مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون و أرسطو قد اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار و منع الاحتكار و تحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) و التي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب و الصداقة و بدون تدخل من جانب الدولة و لم يتعرض كل من أفلاطون و أرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم[1].

و قد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار و وضع حدود دنيا و عليا لها، و منع الاحتكار و كذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام ، و هذا ما رفضه أو رسم إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات و إدارتها بنفسها ، (ORASM) بدعوى الصالح العام ، كما أضاف إن كان للدولة دور ً ا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب ، التي يجب أن تتصف بالعدالة و اليقين و السهولة و الاقتصاد. و هو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي.

و مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية و الاقتصادية –في عصر التجاريين- اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي، فطورة الضرائب نظر ً ا لإمكانية تسببها (Thomas Min) إذ أوضح توماس من في عدم الاستقرار الاقتصادي ، بل و تدهور في النشاط الاقتصادي ، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية[2].

حيث يرى أن (W.PETTY) يلقى هذا الفكر قبو ً لا عند ويليام بيتي فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي ، بل على العكس ، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره ، و ذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع ، و أوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنّ ذلك سيؤدي إلى

[1]- حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية فى الميزان ومقارنة اسلامية**، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص ص 164-167.

[2]- حمدي عبد العظيم، **نفس المرجع**، ص ص 170- 173.

سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي ، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام و ترشيده و قصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة ، العدل ، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين ، و تعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة[1].

و في إطار فلسفة الفيزيوقراط(PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين و التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حر ً ا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة و توجهه نحو التوازن الطبيعي[2]، أكد فرانسوا باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على (FRANCOIS Quesnay) كيناي وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي ، و ضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي و ليس على أجور الأفراد ة لا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج و من ثمَّ الأسعار و بالتالي الإضرار بالنشاط التجاري و الثروة و من ثمَّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى ، و ذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلب ً ا على دورة النشاط الاقتصادي، و لم يضف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية[3].

مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانب ً ا لا باس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي[4].

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق ، و مدلول اليد الخفيةلآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحر ية الاقتصادية و المنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق ، و الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"[5] و جوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائم ً ا ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية ، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائي ً ا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ، و تفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فأي زيادة في الإنتاج

[1]- عبد الرحمن يسرى، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 159- 161.
[2]- عبد الرحمن يسرى، **نفس المرجع أعلاه**، ص173.
[3]- جورج نابهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 81.
[4]- نفس المرجع، ص 116
[5]- عبد الفتاح قنديل، **سلوى سليمان**، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 90.

(العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا ، و بالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها ، فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع و الخدمات ، و بالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلقتلقائيً ا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد[1].

و لكي تزيد مستويات الإنتاج و الدخل و العمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء، عن الطلب القائم في السوق و عندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه و هكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حر ً ا في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته و رغباته و تعظيم ثروته و تحقيق مصلحته، و بالتالي يستمر في الإنتاج، و لا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفً ا كاملا[2]، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، و "جون ستويرت ميل" و "ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة ، و عند مستوى التشغيلالكامل دائم ً ا، و لكي نضمن هذه النتيجة، فلابد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، و سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد الوطني، و كل تدخل من قبل الدولة، إخلال التوازن الطبيعي للقوى التلقائية و تحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، و من ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن و الدفاع و العدالة، و بذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي[3]، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي و الناتج و المستوى العام للأسعار و إذ أن زيـــــادة الإنفـــاق الممـــول عـــــن، (Crowding out) نظر ً ا لأثر الإزاحة طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساوي ً ا للاستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)، و بالتالي عدم تغير الطلب الكلي[4] للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة و إن كان في الإنفاق أو الخفض في الضرائب. و يترتب على تحديد دور الدولة و تكييف نفقاتها و إيراداتها على نحو ما تقدم، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها[5] :

حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياديا بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاصبأي شكل من الأشكال، و وجوب ضغط

[1]- حامد عبد المجيد دراز، **دراسة في السياسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص40.
[2]- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 40.
[3]- عبد المجيد القاضي، **اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 323.
[4]- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، الكويت، 1994، ص ص 202- 206.
[5] -jesse burkhead , **Government budging**, John Willy, New York, 1963 , p p 11- 13 .

الميزانية، بحيث لا تمثل النفقات العامة بنسبة ضئيلة من الدخل القومي و اعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب و تقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة و ضرورة توازن الميزانية سنوياً ، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة و الإيرادات العامة ، و يتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر، و بالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم، و دخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي، و ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة، و ظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الهزمات بين الحين و الآخر، و عندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي و خلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً لا للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً، و في أثناء هذه الأزمات تعرضت

الاقتصاديات الرأسمالية ، لقدر من البطالة في الموارد المادية و الإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها. و قد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية[1] و هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثمَّ إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني ، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: السياسة المالية عند النيوكلاسيك

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملته على السياسة المالية من دور محـــــــدود و قاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الـــــــدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي[2].

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني

[1]- حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، مرجع سابق، ص 18.

[2] - Levine(chrs) and Rubin (Jrene) , Fiscal Stress and public policy, sage publication, Beverly, Helis, London, 1980, p 13 .

للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل[1].

ويمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفقا للمفهوم الكينزي

فيما يلي:

أ- منحنى الطلب الكلي:

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقي والمتمثلة في الشكل التالي:

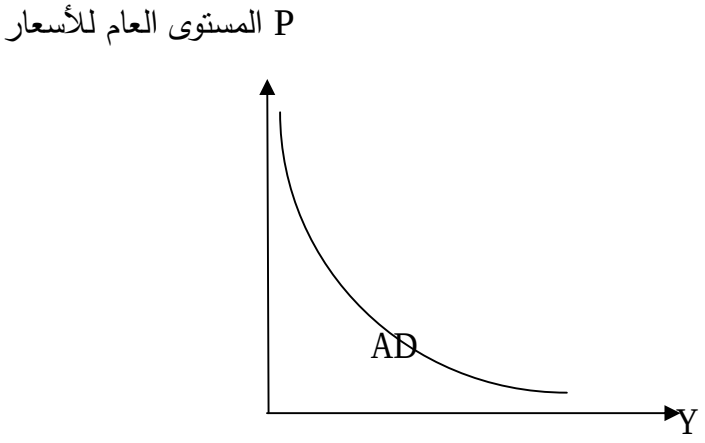

الشكل رقم 01: منحنى الطلب الكلي

يتضح من الشكل السابق، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح، لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

ب- منحنى العرض الكلي:

يوضح العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي.

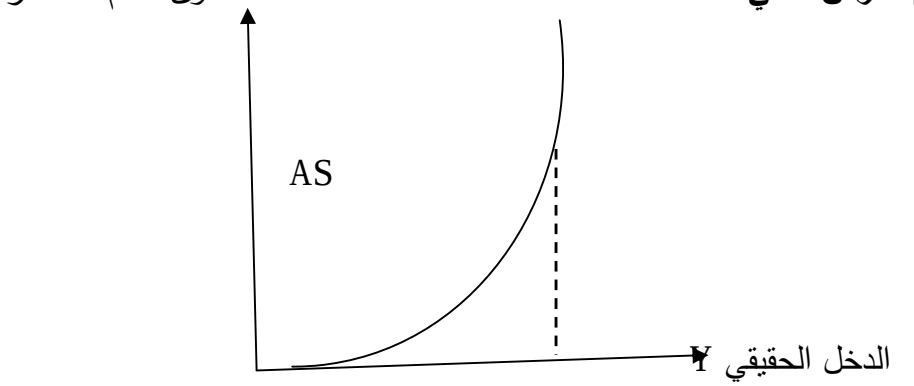

الشكل رقم 02: منحنى العرض الكلي

[1]- محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 176.

يتضح من الشكل السابق، أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار و العكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

و حسب كينز دائماً أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند قاطع كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، و أن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل. وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب.

أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر، و من ثمَّ فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح الخلل في آليات السوق، و ذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

و منه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي و رفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له و تلقائية التشغيل الكامل، و خلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، و أن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

و وفقاً للتحليل الكينزي فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، و إنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل[1]. و نتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر) و اتخذت مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق ، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي ، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي ، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ، و لذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة ، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني ككل ، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، و بالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع الالتجاء

[1]- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، **مرجع سابق**، ص146 .

إلى العجز المنظم في الميزانية و استخدام الضرائب استخداماً يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تحقيق حدتها.
أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، و بالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار، و عليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتصاص القوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول، و هكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطر، و بالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، و بالتالي مستوى الناتج و التشغيل و ذلك على الرغم من وجود أثر المزاحمة كما أنّ الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، و ذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة. (BALANCED BUDJET MULTIPLIER)

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية والية عملها

اتضح مما سبق أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ومن خلال هذا نستنتج أن :

- هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي (الإيرادات العامة، الإنفاق العام والموازنة العامة)

واعتماد على هذا سنحاول توضيح هذه الأدوات فيما يلي :

المطلب الأول: النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية، وتهدف دراسة النفقات العامة الى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية و الاجتماعية، والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الانفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

1. **تعريف النفقات العامة: توجد عدة تعاريف نذكر منها:**[1]

- "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد منفعة عامة ".
- "مجموعة المصاريف التي تنفقها الدولة بهدف إشباع حاجيات العامة للمجتمع ودلك خلال فترة زمنية معينة" .

ويتضح من خلال هذين التعريفين للنفقة العامة أنه توجد ثلاث أركان للنفقة وهي[2]:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها.
- **صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها:** يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة، الدولة أو تنظيمها ركناً أساسياً لوجود النفقة
- **الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:** ينبغي أن يكون الهدف منها هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة .

2. **أنواع النفقات العامة (تقسيماتها):**وفقاً للمعايير التالية:

2-1-**حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية** :على أساس هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى :

2-1-1- **النفقات الحقيقية:**

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة أجزاء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة[3].

---

[1]. محمد فودو، **السياسة المالية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل مسايرة حالات الجزائر**(رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير رع النقود والمالية، الجزائر، 2005-2006)، ص :34.

[2]. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، (أطروحة دكتورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2005-2006)، ص:160-163.

[3]. رفعت المحجوب، **المالية العامة**، (مكتبة النهضة العربية، 1992)، ص:92.

2-1-2-النفقات التحويلية:

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل إلى فئة الطبقات الاجتماعية الأخرى المحدودة الدخل[1]؛ وهذه النفقة ليس لها مقابل مباشرة ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه.

2-2-حسب معيار التكرار الدورية: وتنقسم إلى ما يلي[2]:

2-2-1-النفقات العادية :

وهي تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية ومن أمثلتها مرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها.

2-2-2-النفقات الغير العادية:

وهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل مكافحة وباء طارئ، أو أصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أو حروب .....الخ

2-3-حسب معيار وظائف الدولة :

على هذا الأساس تنقسم النفقات العامة وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة، ويعد هنا هذا التصنيف من أحداث التقسيمات للنفقات العامة وتقسم إلى :

2-3-1-النفقات الإدارية: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات الخاصة بالتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والثقافية[3].

2-3-2-النفقات الاجتماعية: تتمثل في النفقات التي تخصصها الدولة لوظائفها الأساسية مثل الخدمات القاعدية، التعليم، الصحة للأفراد وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي[4].

2-3-3-النفقات الاقتصادية: هي نفقات تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية ،كما أنها تعتبر نفقات قاعدية ،فهدا النوع من النفقات له أهمية كبيرة بالنسبة للدولة النامية .

3-الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

[1]. سوزي عدلي ناشز، **المالية العامة**،(جامعة الاسكندرية، 2003)، ص:41.
[2]. سوزي عدلي ناشز،مرجع سابق، ص:46.
[3]. سوزي عدل ناشر، **أساسيات المالية العامة**، (لبنان، بدون دار النشر، 2008)، ص: 36.
[4]. محمد فودو، **مرجع سابق**، ص:35.

بالرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين ،ستقتصر على دراسة الآثار الاقتصادية وهي[1] :

•**أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي:** تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، وتزداد أهميته بزيادة مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي في حجم الإنتاج والعمالة[2].

•**أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:** تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد[3].

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام فلابد أن تتوفر لها المواد اللازمة لذلك، أي الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولاً للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

1-**تعريف الإيرادات العامة:**

هي مجموعة الدخول التى تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[4].

2-**تقسيمات الإيرادات العامة:** ومن أهمها

2-1-**الإيرادات الاقتصادية:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني، يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، وتقسم الإيرادات الاقتصادية إلى الدومين والثمن العام[5].

2-2-2-**الإيرادات السيادية:** تتمثل في الإيراداتالتي تحصل عليها الدولة جبر ً ا من الأفراد، لما لها من حق السيادة، وتتمثل في الضرائب والرسوم والغر امات المالية،التي تقرضها المحاكم، وتذهب إلى خزينة الدولة وغيرها، وسوف نقتصر في دارستنا على الضرائب والرسوم[6].

2-2-1**الضرائب:** تعتبر الضرائب المصدر الرئيس للإيرادات العامة، ولهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة.

---

[1]. دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص: 173-174.
[2]. سوزي عدل ناشز، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص: 71.
[3]. سوزي عدل ناشز، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص: 74.
[4]. **المرجع نفسه**، ص: 85.
[5]. ابراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، (دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000)، ص124.
[6]. دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص:177.

تعرف الضريبة على أنها: "مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين بصورة جبرية نهائية دون مقابل، من أجل تغطية النفقات العامة".

من خلال هذا التعريف يمكننا التعرف على أهم خصائصها[1]:

- الضريبة تدفع بصفة نهائية.
- الضريبة تفرض جبرا.
- الغرض من الضريبة تحقيق نفع عام.
- الضريبة اقتطاع نقدي.
- الضريبة تدفع دون مقابل.

2-2-2-الآثار الاقتصادية للضريبة:

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب أهمها[2]:

- **الأثر على الاستهلاك والإنتاج:** إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة.
- **الأثر على الادخار والاستثمار:** إن فرض الضرائب المباشر ذات الصنف التصاعدي تقلل من الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار.
- **الأثر على إعادة توزيع الدخل:** إن فرض الضرائب المباشرة تصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة، فإن النتيجة النهائية هي أعادة توزيع الدخل بطريقة اقرب إلى العدالة.
- **أثر الضرائب على كسب العمل:** نميز حالتين

الأولى: حالة فرض الضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل، عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما لم يقتطع منه كضريبة.

أمـ ا الثانيـــة: حالة الدخول المرتفعة، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا.

2-3-الإيرادات الائتمانية (القروض): نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية[1]:

[1]. دراوسي مسعود **مرجع سابق**، ص:179.
[2]. **نفس المرجع أعلاه**، ص:180.

2-3-1-تعريف القرض:

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات العاملة الخاصة أو الهيئات العاملة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض.

2-3-1-خصائص القرض العام:

أ- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه .

ب- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي .

ت- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة .

ث- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع .

2-3-3- أنواع القروض:

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: القروض من حيث المصدر وحرية المكتتب والقروض من حيث لمدة :

أ- يمكن تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكتتب فيها إلى:

1. **قروض اختيارية:** وهي القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.
2. **قروض إجبارية:** وهي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبريا، علما أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط .

ب- تقسيم القروض من حيث فترة السداد إلى[2] :

1. **قروض قصيرة الأجل:** وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجا لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة .
2. **قروض الطويلة:** هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

---

[1]. **نفس المرجع** ، ص ص191-162.

[2]. درواسي مسعود، **نفس المرجع** ، ص192-193.

ت- تقسيم القروض من حيث مصدرها:

1. **القروض الداخلية:** وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية.
2. **القروض الخارجية:** وهي القروض التي تصدرها الدولة خارجا حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

بعد دراسة السياسة المالية من أنفاق وإير ادات عامة، يكون من الطبيعي أن ننتقل إلى دارسة الموازنة العامة للدولة، باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

1. **مفهوم الموازنة العامة:**

عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، فيه تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين، يشمل الجانب الأول النفقات العامة (الاستخدامات) ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى الخزينة الدولة مهما كان مصدرها[1].

2. **المبادئ الأساسية للموازنة:** وهي[2]:

- **مبدأ السنوية:** وهذا يعني أن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.
- **مبدأ وحدة الموازنة:** يقتضي هذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة.
- **مبدأ الشمولية:** يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة دون إجراء أية مقاصة بينها .
- **مبدأ توازن الميزانية:** لتوازن الميزانية مفهومان، مفهوم تقليدي والآخر حديث، فالأول يقتضي تعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة، أما الحديث يقوم على أساس التوازن المالي الاقتصادي بدل توازن النفقات والإيرادات.

3. **إعداد المـــوازنة العامة:** تختلف طرق أعداد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى، كما تختلف الهيئات التي تقوم بإعدادها تبعا للنظام السياسي والاقتصادي المتبع.

[1]. مجدي محمد الشهاب، **الاقتصاد المالي**،(الدار الجامعية الجديدة للنشر الاسكندرية، 1999)، ص:261

[2] درواسي مسعود،**مرجع سابق** ،ص ص:140-141

3-1-السلطة المختصة بإعداد الموازنة العامة:

جرت التقاليد في معظم دول العالم على استناد إعداد الموازنة العامة إلى السلطة التنفيذية، ولا شك أن قيام الحكومة بإعداد الموازنة العامة أمر طبيعي للأسباب التالية[1]:

- كون الحكومة هي المسؤولة عن تسير المرافق العامة.
- كون السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة، وأكثر السلطة معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد الوطني.

3-2- الإجراءات الفنية لإعداد الموازنة العامة:

إن عملية الميزانية في أي حكومة تمثل مجتمعا ديمقراطيا القيام بخطوات آلية تتكرر في كل عام وهي، الإعدادلتنفيذ وأخير ً ا مراقبة التنفيذ فالإجراءات المتعلقة بالإعداد يمكن حصرها في خمس مراحل هي[2]:

- إعداد إطار المشروع الموازنة.
- إصدار منشور الموازنة.
- إعداد مشروعات موازنان الوزارات والهيئات.
- بحث ومناقشة مشروعات موازنات الوزارات والهيئات.
- إعداد الإطار النهائي للموازنة العامة.

4-أهمية الموازنة العامة:

تهدف الموازنة العامة إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات [3].

وللموازنة العامة أهمية بالغة في شتى المجالات نذكر منها [4]:

4-1-الأهمية السياسية:

يعتبر إعدادالميزانية مجالاً حساسا في السياسة، كما تعتبر الميزانية وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة، سواء من حيث تعديلها أو رفضها.

[1]. درواسي مسعود، **مرجع سابق**،ص:141
[2]. درواسي مسعود، **مرجع سابق**، ص ص:199-200
[3]. محمدالصغيربعلي ويسرى أبو العلا،**المالية العامة**،(دار العلوم،عنابة،2003)،ص:86
[4].سوزي عدلي ناشر،**مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**،(منشورات الحلبي الحقوقية ،الاسكندرية،2005)، ص:327

4-2-الأهمية الاقتصادية:

ينعكس دور الميزانية على الحياة الاقتصادية في بعض الدول، فهي تساعد على توجيه الاقتصاد القومي، ولها أثار على مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنتاج، تؤثر و تتأثر الميزانية العامة في القطاعات الاقتصادية، إذ تستعمل الدولة الميزانية العامة غالبا لإشباع الحاجات العامة التي يطمح إليها الاقتصادي، فهنا كعلاقة وطيدة بين الميزانية والأوضاع الاقتصادية بشتى أنواعها، من تضخم وكساد وغيرها، وبالتالي فمن الصعب فصل الموازنة عن الاقتصاد، خاصة بعدما أصبحت أداة تستعملها الدولة للتحقيق أهدافها الاقتصادية.

المطلب الرابع :آلية عمل السياسة المالية

تكمن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق و الضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم و الانكماش .

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني، ولكن قد يبتعد الاقتصاد الوطني عن وضع التوازن، ويظهر ذلك من خلال ظهور الفجوة التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج الوطني عن مستوى التوظيف الكامل .

1- **الفجوة الانكماشية:** تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل [1].

مثال: لنفترض دالة الاستهلاك التالية [2]:

$C=200+0.75R$

الإنفاق الاستثماري التلقائي: وحدة نقدية $I=300$.

وبافتر اض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق.

بناءا على هذا الافتراض فإن المستوى التوازن للدخل يكون في شكل المعادلة التالية :

$$R = 200 + 0.75R + 300$$

$$R - 0.75R = 500$$

[1]. درواسي مسعود، **مرجع سابق**،ص:214

[2]. درواسي مسعود، **مرجع سابق**،ص:214

R=500/0.25

وحدة نقدية R=200

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل يعادل 2500، فإن هذا يعني وجود فجوة انكماشية.

وبذلك من الضروري أن ترفع دالة الطلب الكلي بمقدار500 وحدة نقدية، وهذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من R1 إلىR2

كما هو موضح في الشكل التالي :

•**الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:** إن درجة التأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه ،ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل اتفاق استثماري، وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

- **الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:**

هناك عدَ ة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلاً فإنها تزيد الاستهلاك الوطني.
- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها، أو تقديم إعانات البطالة، ومنحها إعانات دعم عينة، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

- **الأثر على الادخار الوطني** : إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار، مما ينعكس سلبً ا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج؛ وتكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني .
- **أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:** يظهر هذا التأثير من خلال

- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).
- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تتم على توزيع الأولي، والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين)، وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط .

الشكل (3) :**الفجوة الانكماشية**

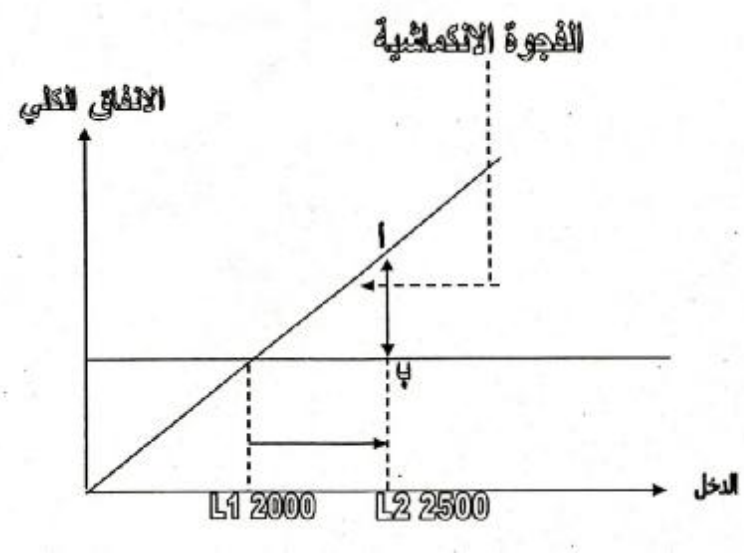

المصدر: دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، ص 215

•علاج الفجوة الانكماشية: (السياسة المالية التوسعية)

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة أو بتخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات.

ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

1_ قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام.

2_ قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية.

قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ويمكن أن نبين السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (4): السياسة المالية التوسعية

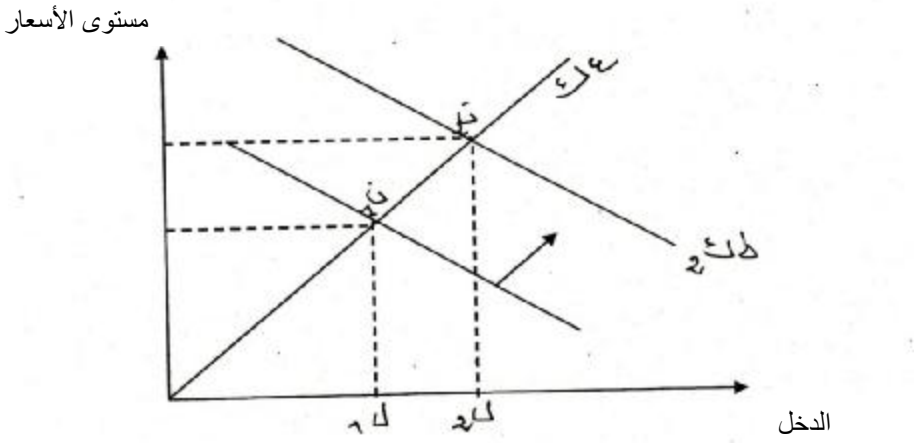

المصدر: دراسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، ص** 216

2_ الفجوة التضخمية:

تظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازني الذي تحقق بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أكبر من التوظيف الكامل، وبالتالي الاقتصاد يعاني من وجود فجوة سالبة في الدخل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي زيادة معدل التضخم.

فإن افترضنا في المثال السابق أن مستوى الدخل الحالي هو 2500 وحدة نقدية وهو أعلى من مستوى التوظيف الكامل المرغوب فيه 2000 وحدة نقدية، أي أن الفجوة التضخمية قدرها 500 وحدة نقدية. ، والرسم البياني يوضح ذلك:

الشكل(5): الفجوة التضخمية

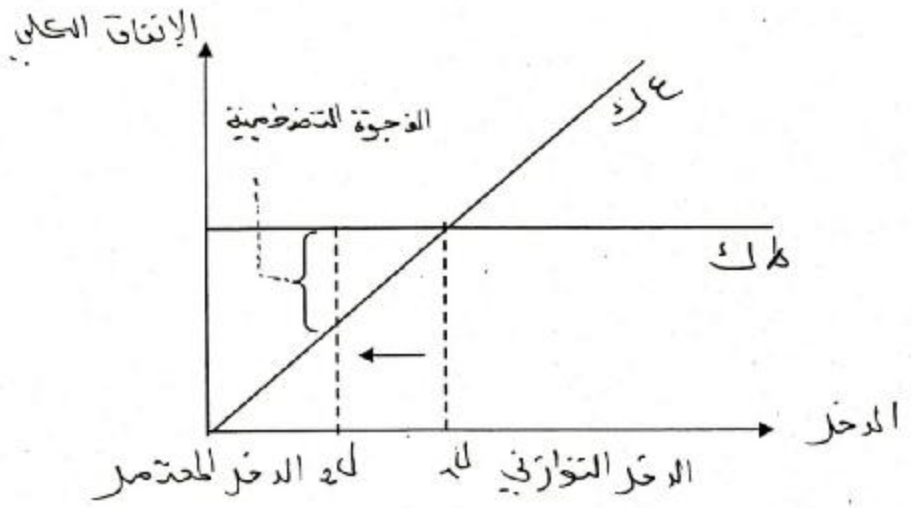

المصدر: رمضان محمد مقلد، <u>السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي</u>،ص:197

•علاج الفجوة التضخمية:(السياسة المالية الانكماشية)

يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بغرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح تضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو أستخدمها معا.

وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية[1]:

1_ قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يودي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج زيادة في مستوى الأسعار.

2- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يودي إلى انخفاض دخول الإفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

2- قيام الحكومة بالجمع بين البدلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق الكلي وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

[1].درواسي مسعود، **<u>مرجع سابق</u>**، ص ص:217-218

الشكل(6):السياسة المالية الانكماشية

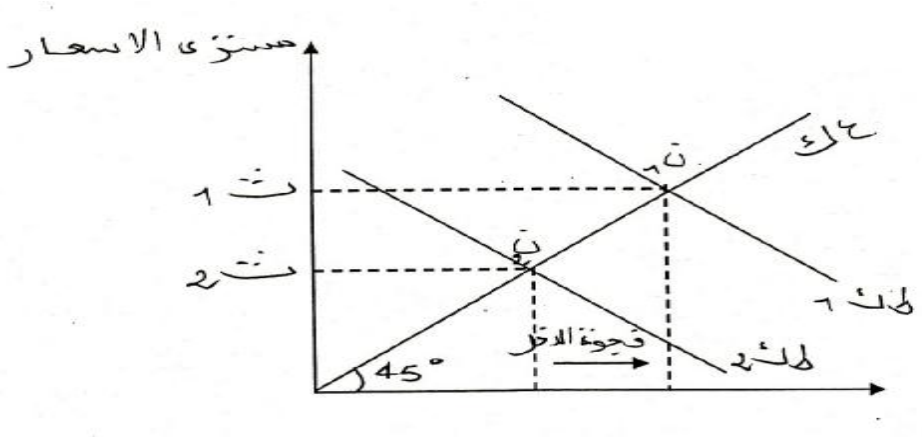

المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004،ص:218

وهكذا إن مضمون كل من السياسة المالية التوسعية هو انه في حالة الركود الاقتصادي وعندما يعمل الاقتصاد بطاقة اقل من قدرته الإنتاجية، تلجا الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام.

وأما في حالة سياسة مالية انكماشية تلجأ الحكومة إلى أحداث عجز في الموازنة العامة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى تشغيل الكامل.

غير أن الحكومات تميل إلى أستخدم السياسة المالية التوسعية أكثر وذلك للأسباب الآتية[1]:

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية.
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.
- الدوافع السياسية.
- زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب.

دعم وتشجيع نشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

[1]. درواسي مسعود، **مرجع سابق**، ص:218

خلاصة الفصل

تمحور هذا الفصل حول ماهية السياسات المالية حيث يمكن استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها:

تعرف السياسة المالية بأنها استخدام النشاطات الحكومية في تطوير الاقتصاد القومي والمحافظة على استقرار الأسعار من خلال الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة لهذه السياسة.

تعتبر السياسة المالية ذات أهمية بالغة،وذلك من خلال أدواتها ومالها من تأثير على جميع المتغيرات والاجتماعية.

وأخير تعتبر السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي العام.

الفصل الثاني

التـــوازن الاقتصـــــادي

تمهيد

لقد توسع إطار التوازن ولم يبقى توازنا للنفقات والايرادات في موازنة الدولة العامة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الادارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الايرادات الضريبية من جهة أخرى، وا ٍنما يشمل عناصر أهم وأكبر وا ٍنما يشمل عناصر أهم وأكبر، كما أنه ليس توازنا رقميا بل هو كيفي ينظر إلى النوع بالاضافة إلى الكم.

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: التوازن الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن .يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.

ويقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام.

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه .إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأّنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له .وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

-التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات

الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى[1] .

-كذلك هناك من يعرف التوازن بأّنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أي حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أن التوازن هو وضع ثبات نسبي[2]

وتفسير ذلك أّنه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب.....الخ، وتتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهاته الظواهر وكل متغير يأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين،

[1]- مبارك حجير، **التوازن الاقتصادي وامكانياته للدول العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر، ص 51.

[2]- نعمت الله نجيب ابراهيم، **أسس علم الاقتصاد، للتحليل الجمعي**، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 22.

وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات والمسبباتوا إذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإن هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني...الخ.

سعر التوازن مثلا هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين وبالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن.

كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[1].

من هذا التعريف يتضح أّنه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأّنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي.

ومن هنا يتضح أن التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن مبدأ قديم في الاقتصاد ويرمز عادة إلى توازن الأسواق(السلع والخدمات، النقد، العمالة) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث القادم من هذا الفصل.

بعدما تعرفنا على مفهوم التوازن نحاول في النقطة الموالية التعرف على أشكال هذا التوازن.

[1]- دانيال أرلوند، **تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 141.

المطلب الثاني: أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي:

1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها[1].

2- التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد:

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها[2].

3- التوازن الساكن والتوازن الحركي:

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة[3]، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تم استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم

[1]- صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالات المطبوعات، الكويت، 1988، ص115.
[2]- مبارك حجير، **مرجع سبق ذكره**، ص132.
[3]- مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي النظري والسياسة**، دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة محمد ابراهيم منصور، 1988، ص29.

(الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول[1] .

4- التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني. مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي .وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إقتصاد عام.

بعدما استعرضنا مفهوم التوازن وأشكاله نحاول في هذه النقطة الموالية التعرض إلى المراحل التي مر بها خلال تطوره التاريخي.

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي.

أولا: التوازن في الفكر التقليدي

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصاديةوا ٍعادة التوازن في حالة اختلاله.

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة.

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك(بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القيصر عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي،

[1]- صقر أحمد صقر، **مرجع سابق**، ص 31.

أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي [1].

وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي.

1- التوازن الداخلي:

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم.

إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقودوا ٍنما يعني نقص إنتاج فرع آخر [2].

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة .وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف [3].

وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة .

2- التوازن الخارجي:

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية[4]، وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين

---

[1]- سامي خليل، **اقتصاديات النقود والبنوك**، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982، ص 193

[22]- رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة للبلد الآخذة في النمو**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 10

[3]- فايز ابراهيم الحبيبي، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 20.

[4]- محمد خليل برعي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982، ص 98- 100.

كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيرادا وتصديرا[1]، مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلا في مرحلة التشغيل الكامل .من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أ ن هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي -حيث أن اختلال التوازن في إحداهما سيؤدي حتما إلى اختلاله في الأخر، غير أن هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالما يرتكز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أن واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإن الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأّنها قد ينج عنها آثارا اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني .

ثانيا: التوازن في الفكر الكينزي:

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أن المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل[2] إن منهج كينز على حد قوله كان محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير[3] حيث كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل.، كما أن انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أن انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومن هنا خلص كينز إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيلوا ّنما يحدده الطلب الكلي .

وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي:

1- التوازن الداخلي:

تعتبر النظرية الكنزية أن المساواة بين الادخار والاستثمار شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على(S= I) أّنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أّنه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية[4]:

$$Y= E=C+ I=C+S \Longrightarrow S=I$$

E:الانفاق؛ C:الاستهلاك؛ I:الاستثمار؛ S:الادخار؛ Y:الدخل

[1]- فؤاد هشام عوض، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984،ص 11.
[2]- علي لطفي، إيهاب نديم، **مبادئ التحليل الاقتصادى الكلي**، مكتبة عين الشمس، 1996، ص89.
[3]- **نفس المرجع** أعلاه، ص 107.
[4]- صقر أحمد صقر، **مرجع سابق**، ص 184.

إن جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنّه انطلق من وضعية الاختلال، منفيا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار[1].

إن شرط التوازن في النظرية الكنزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة[2].

2-التوازن الخارجي:

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

لقد اعتمد الاقتصادي كنز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغيرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي.

وكما لاحظنا سابقا أن كنز حث على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كنز من ذلك طالما أن الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$Y = C+S = C+I$ $\quad S = I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$

$Y = C+S+T = C+I+G$ $\quad S+T = I+G \ldots\ldots\ldots\ldots 2$

$Y = C+S+T+M = C+I+G+X$ $\quad I+G+X-M = S+T \ldots\ldots\ldots 3$

I : الاستثمار ؛C : الاستهلاك ؛G : الحكومي الإنفاق ؛T : الضرائب ؛Y : الدخل ؛

M: الواردات؛ . X: الصادرات

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل[3] ، أي أن الدخل يرتفع وبما أنّه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا

[1]- رفعت المحجوب، **مرجع سابق**، ص 80.

[2]- **نفس المرجع** أعلاه، ص 82

[3]- محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، 1977، ص 133.

حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد.

بعد تعرضنا لمعالجة التوازن الاقتصادي عند كل من الكنزيين والتقليديين، سنحاول التعرض في النقطة الموالية لموضوع التوازن عند جيمس ميد أي معالجة فكرة توازن الادخار والاستثمار على النحو التالي.

ثالثا: التوازن عند جيمس ميدJ.MEAD

لقد لاحظ جيمس ميد أن السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الداخلي لن تترك التوازن الخارجي كما هو، نظرا لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض، ذلك أن محاولة تحقيق التوازن الداخلي باستخدام بعض الأساليب قد يكون عاملا مساعدا لتحقيق التوازن الخارجي .وبهذا بحث جيمس ميد عن الحالات المختلفة التي يمكن من خلالها

انتقاء السياسات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادي، بحيث تعمل على تحقيق أعلى درجة من التوافق في اتجاه كل من التوازن الداخلي والخارجي، أو على الأقل لا تعمل بحيث يؤدي إلى معالجة أحد التوازنيين وتعميق اختلال الأخر[1].

وسنحاول أن نتعرض لفكرة توازن الادخار والاستثمار عند جيمس ميد على النحو التالي:

1- توازن الادخار والاستثمار

يرى جيمس ميد أن الادخار والاستثمار كميات منفصلة عن بعضها البعض، ولا يتحقق التوازن بينهما إلا إذا استهدف في ظل السياسات المالية والنقدية الرامية لذلك .كما تنشد في ذات الوقت تحقيق توازن مع العالم الخارجي لاستكمال الصورة العامة للتوازن الاقتصادي.

يتفق ميد مع كينز عند انطلاقه في معالجة التوازن حيث كل من الاثنين ينطلق من وضع عدم التوازن بهدف متابعة أكثر التطورات و التفاعلات الناتجة بين مقادير الكميات الاستثمارية والادخارية، بهدف الوصول إلى التوازن المنشود، حيث ينطلق ميد من وضع الانكماش أي النقص الحاصل في الإنفاق الكلي في ظل ظروف تتسم أساسا بوجود مرونة في أسعار الفائدة التي يمكن أن تشجع على الاقتراض والاستثمار في الوقت نفسه والانكماش عند ميد يقصد به الحالة التي يرتفع فيها الادخار الفعلي عن الاستثمار المتوقع.

كما قد تكون نقطة البداية عند جيمس وضع الرواج الذي يقصد به الزيادة الحاصلة في الإنفاق الكلي عما تسمح به ظروف العرض المتاح وعندها يكون الادخار الممكن أقل من الاستثمار الفعلي.

[1]- فؤاد هاشم عوض، **مرجع سابق**، ص ص 30- 33

وأخيرا وبعد تحديد نقطة البدء من طرف ميد(MEAD) فقد استعرض جملة من السياسات الملائمة لكل انطلاقة، ففي حالة الانكماش يستخدم السياسة المالية والنقدية التوسعية، وسياسة تعديل الأسعار الرامية إلى زيادة الاستثمار بهدف إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار.

أما في حالة الرواج فإنّه يتبع السياسة الانكماشية للتقليل من الإنفاق الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والحكومي.

المبحث الثاني :التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربعة أسواق أساسية وهي سوق الإنتاج، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، ويتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني ككل إذا تحقق التوازن في جميع الأسواق وفي آن واحد[1]، ومنه أن تحقيق التوازن في واحد فقط يعد شرطا ضروريا لتحقيق التوازن العام ولكنه غير كاف. ونظرا للارتباط الوثيق بين كل من الإنتاج وسوق النقد فسوف نكتفي بهما في هذه الدراسة، حيث يتحقق التوازن الكلي عندما يتحقق التوازن في كلا السوقين معا وفي نفس الوقت.

فيما يلي سوف نتعرض أولا للتداخل بين السوقين، ثم دراسة سوق الإنتاج(السلع والخدمات) و كيفية اشتقاق منحنىIS ، ثم دراسة السوق النقدي مع كيفية اشتقاق منحنىLM.

1-التداخل بين سوق الإنتاج وسوق النقود:[2]

إن عجز التحليل الجزئي عن تحقيق التوازن العام من خلال التوازنات الجزئية يفرض ضرورة موضوعية لدراسة التوازن الإقتصادي العام، لنفترض مثلا أن عرض النقود قد ازداد في حين بقي الطلب عليه ثابتا والتحليل الجزئي في سوق النقود بفرض انخفاض سعر الفائدة، لكن إذا نظرنا إلى الاثر غير المباشر -أثر الدخل - لهذا الإنخفاض في سوق السلع والخدمات فنلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات وكذلك زيادة الاستثمارات، فيزداد الدخل بمقدار يحكمه المضاعف وهذا بدوره يؤثر على سعر الفائدة.

بينت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحدد بناء على تقاطع الإدخار مع الاستثمار ولكن ضمن حلقة مفرغة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة لم تفضي في النهاية إلى تحديد سعر الفائدة، في حين يرى كينز أن سعر الفائدة يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود على أن يعرف مستوى الدخل، ولكن معرفة هذا الأخير تتطلب معرفة حجم الاستثمارات والذي بدوره يعتمد على سعر الفائدة لنصل هنا إلى نفس الحلقة المفرغة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل.

[1]- محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 231.

[2]-صقر أحمد صقر، **مرجع سابق**، ص ص 350- 353.

2- التوازن في سوق السلع والخدمات[1]

مع ثبات المستوى العام للأسعار يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تعادل الطلب والعرض الكليين في هذه السوق.

-الطلب الكلي :الدخل الوطني(من وجهة نظر الطلب) = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص+ الإنفاق الحكومي(على السلع والخدمات) +الصادرات.

$Yd= C+I+G+X$.....1

-العرض الكلي :الدخل الوطني(من وجهة نظر العرض) :الاستهلاك + الإدخار +الضرائب+ الواردات.

$Ys= C+S+T+M$.....2

بمأ ن العرض الكلي = الطلب الكلي فإن:

$YD= YS => C+I+G+X= C+S+T+M$

وللتبسيط نفترض:

-الميزانية متوازنة=> $T= G$

-الاقتصاد مغلق=> $X= M$

فيبقى لدينا الاستثمار = الإدخار، أي $S=I$بافتراض أن الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لسعر الفائدة(r) فإن دالة الاستثمار أو منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يبين العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم3

الجزء-أ -ويمكن كتابة معادلته(مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في دالة الاستثمار) كما يلي:

$I= I(r)$..... 3

[1]- أنظر:

- الناقة أحمد، يسرى عبد الرحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص ص 60 – 73.
- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996، ص ص 267- 271
- ضياء مجيد المسوي، **النظرى الاقتصادية- التحليل الاقتصادى الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص ص 209- 212.

الشكل رقم 07: التوازن في سوق السلع والخدمات

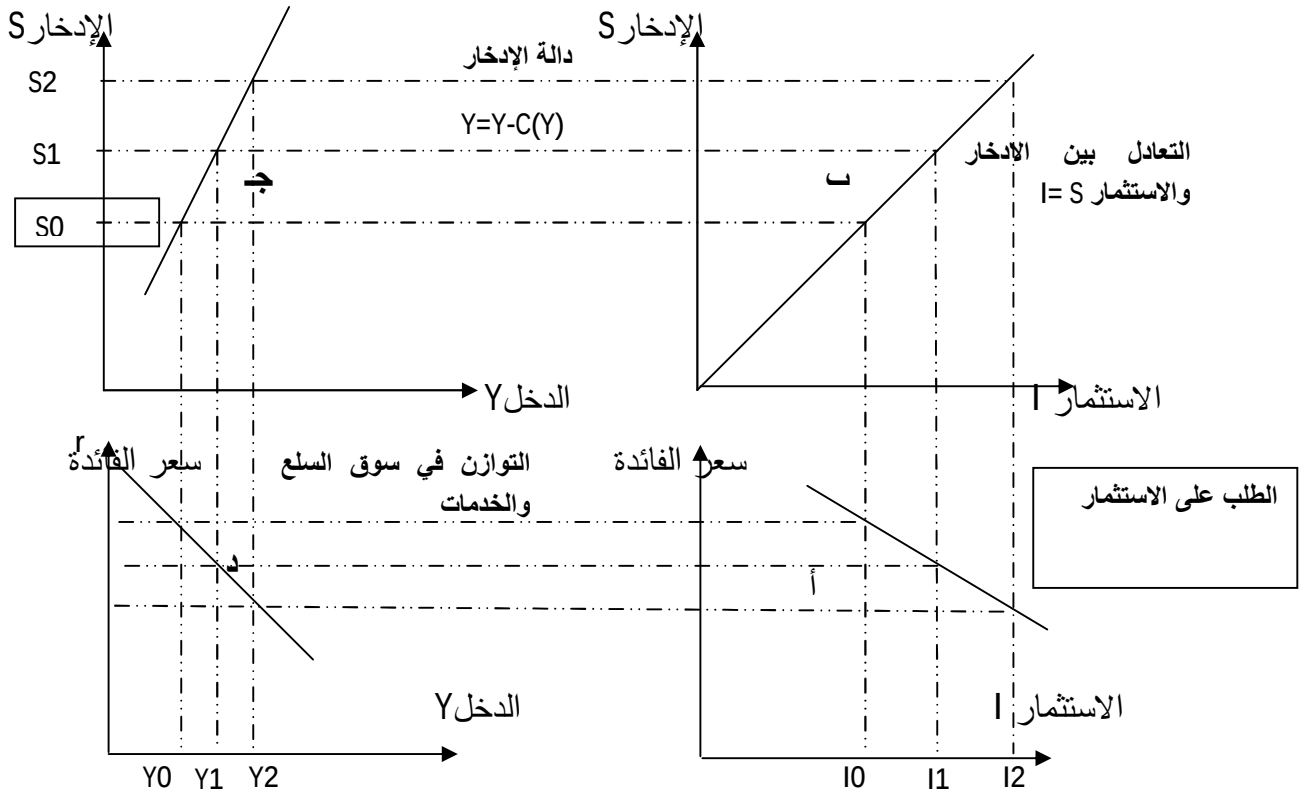

المصدر : **مدحت العقاد محمد رضا العدل، النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص271.

أما بالنسبة للإدخار(S) فهو يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، فلو كتبنا دالة الاستهلاك مع ثبات العوامل الأخرى عليه كما يلي4 :

C= C(y)……

فعندئذ يمكن كتابة دالة الإدخار كما يلي :

S= Y- C(y)…….. 5

هذا يعني أ ن شرط التوازن في سوق الإنتاج(السلع والخدمات)هو التساوي بين الاستثمار المخطط (I) والإدخار المخطط(S) والمبين رياضيا كما يلي :

I(r) =Y- C(y)…… 6

تمثل المعادلة (6) شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، كما أّنها تفترض أن يكون سعر الفائدة (r) وكذلك مستوى الدخل الحقيقي(y) عند مستوى مناسب يحقق هذه المعادلة . حيث يتضح من الشكل (3) ، أّنه عند سعر فائدة معين(0 r) يتحقق استثمار محدد (i0)عند مستوى دخل معين (y0) عند انخفاض سعر الفائدة(r1) فإن الطلب على الاستثمار يرتفع إلى (I 1) ويكون مستوى الدخل التوازني (y1) عند قيمة يحددها مضاعف الانفاق الاستثماري.

يمكن أن نلاحظ التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط في الجزء(ب) من نفس الشكل(3)، أما الجزء(ج) يوضح العلاقة بين الإدخار وحجم الدخل الحقيقي، وأخيرا الجزء(د) يمثل منحنى(IS) والذي يمثل المحل الهندسي للقيم المناسبة والممكنة للعلاقة بين الدخل الحقيقي (y) وسعر الفائدة (r)والمحققة للتعادل بين الإدخار والاستثمار المخططين وعندئذ منحنى (IS) يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات.
من منحنى(IS) نلاحظ ما يلي :

-يمثل المنحنى (IS) الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة.
_ من الشكل (3) أن المنحنى (IS) سالب الميل ليعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني.

_ باعتبار أن منحنى IS قد اشتق من شكل دالتي الطلب على الاستثمار ودالة الإدخار فعندما تكون مرونة الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ضعيفة، فإن مرونة المنحنى (IS) بالنسبة لسعر الفائدة ستكون ضعيفة أيضا، وذلك لأن ضعف المرونة سيجعل التغير في الدخل المقابل للتغير في سعر الفائدة طفيفا، ومن جهة أخرى فإن ميل دالة الادخار يؤثر طردا بعلاقته مع ميل المنحنى (IS) بالقيمة المطلقة.

3- التوازن في سوق النقود[1]

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب والعرض الكليين فيه وبالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني فأما الطلب على النقود(MD) فيعتمد على مستوى الدخل النقدي وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود (MS)ثابتا تحدده السلطات النقدية(البنك المركزي).
فشرط التوازن في هذا السوق هو MS=MD ،وبمأن الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات(L1)، كما قد يكون بهدف المضاربة(الإكتناز) (L2)، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي :

$L1(y)+L2(r) = MD = L1+L2$ فيكون شرط التوازن:

$$MS = MD= L1(y) +L2(r)$$

وتشير العلاقة السابقة إلى أّنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي(y) وسعر الفائدة(r) وتعبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى(LM) والذي هو موضح في الشكل رقم(8).

[1]- أنظر:
- ضياء مجيد المسوي، **مرجع سابق**، ص ص 223- 234.
- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، **مرجع سابق**، ص ص 272-275.
- محمود فوزي أبو السعود، **مرجع سابق**، ص ص 241- 255.
- مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير محمد، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 223-232

الشكل رقم 08: التوازن في سوق النقود

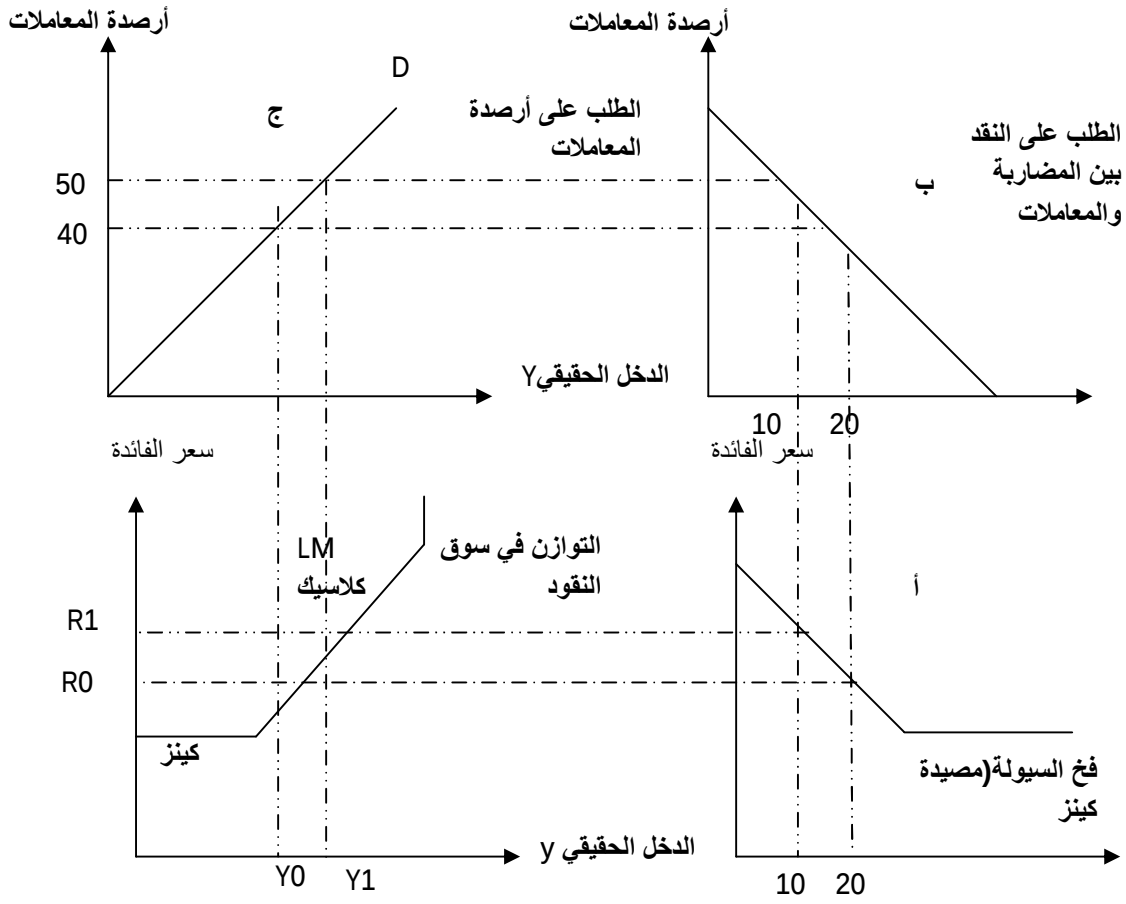

المصدر: مدحت العقاد محمد رضا العدل، <u>النظرية الاقتصادية الكلية</u>، مرجع سابق، ص274.

4- التوازن في سوقي السلع والخدمات- والنقود

لدراسة التوازن في السوقين يجب الربط بين الأجزاء الحقيقية للاقتصاد(القطاع الحقيقي) والذي ينطوي على الأنشطة والعمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة(السوق الحقيقية) (المنحنى IS) والأجزاء النقدية(القطاع النقدي) والذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة(منحنىLM) كما أشرنا له سابقا. وكما هو ممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم9: التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود

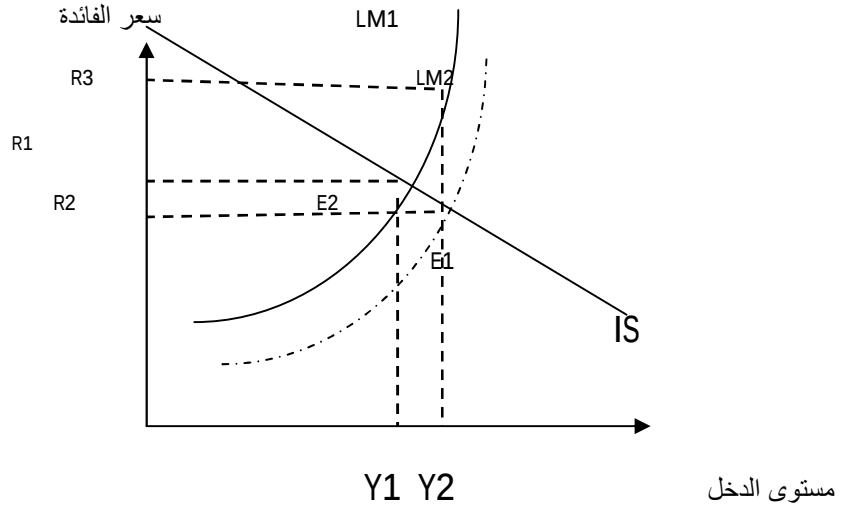

المصدر: **ضياء مجيد الموسوي، النظرى الاقتصادية- التحليل الاقتصادى الكلى** ، ص284

من الشكل نلاحظ أنّ النقطة (E_2) عند سعر فائدة(r_2) ومستوى دخل مقابل له Y_1تمثل نقطة وحيدة لتوازن السوقين(LM1) و(IS) للبرهان على ذلك نفترض الفرضيتين التاليتين:

أ-إن سعر الفائدة التوازني هو(r1) فالدخل التوازني المقابل هو(Y2) فهذا يعني أنه من المفروض أن تكون E1هي نقطة التوازن في السوقين الحقيقية والنقدية، وبمأن E1 تقع على منحنىIS فهي تحقق التوازن إذن في سوق السلع والخدمات، في حين لا تحقق التوازن في السوق النقدية لأنها لا تقع على منحنى LM1، بالمقابل فإنه عند المستوى Y2 من الدخل يفترض أن يكون سعر الفائدة التوازني r3 عند مستوى أعلى من r1وهذا يعني وجود فائض في الطلب على النقود مما يدفع سعر الفائدة إلى الإرتفاع عن r1 ولكن ارتفاعه سيؤدي تخفيض الاستثمارات وظهور فائض في الإدخار عن الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ليصل إلى Y1 والذي يقابله سعر الفائدة وحيد هو r2 عند نقطة التوازن E2.

ب- إن سعر الفائدة التوازني r3 ومستوى الدخل الحقيقي Y2 فإن النقطة E3هي نقطة التوازن بين السوقين الحقيقية والنقدية، غير أن وقوع هذه النقطة على منحنى LM1 يجعلها تحقق التوازن في سوق النقود، إلا أنها لا تحقق التوازن في السوق الثانية، وعندها نجد فائض في السلع والخدمات واستثمار غير مرغوب فيه عند النقطة E3، مما يجعل مستوى الدخل الحقيقي ينخفض الذي يؤدي هو الآخر

إلى ضعف الطلب على النقود من أجل المعاملات، وبالتالي يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض حتى يصل إلى نقطة التوازن E2 عند مستوى الدخل التوازني Y1 وسعر الفائدة التوازني r2.

من الفرضيتين السابقتين يتضح أن نقطة التوازن بين السوقين السلع والخدمات، النقود (IS) و(LM1) هي النقطة(E2) تقاطع منحنى (LM1) و(IS) في حين لو ارتفع عرض النقود من LM1 حتى يصل إلى LM2 فإن النقطة E1 هي التي تصبح نقطة التوازن الاقتصادي بين السوق الحقيقية والنقدية أي تحقيق شرط التوازن في كل من السوقين في آن واحد.

5-أثر تغيّر المستوى العام للأسعار

إن التحليل السابق لموضوع التوازن الاقتصادي الكلي افترض ثبات الأسعار، ولكن هذه الأخيرة إذا تغير المستوى العام لها، فإنها تؤثر على مستوى التوازن الاقتصادي من خلال تأثير أثرين وهما:

5-1-أثر سعر الفائدة على المنحنى LM

إن انخفاض المستوى العام للأسعار (P) يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية الحقيقية للنقود مما يجعل منحنى LMينتقل نحو اليمين فعندها يزداد الدخل الوطني Y وينخفض معدل الفائدة r فإذا كان الاستثمار حساسا لسعر الفائدة r فيزداد وبالتالي يزداد الدخل الوطني، كما أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستخدام والإنتاج بشكل إيجابي طالما ذلك يؤدي إلى تحسين وضع التوازن الإقتصادي باتجاه الاستخدام الكامل، وبعد هذا المستوى فإن كل زيادة في النقد الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم.

أما في حالة ارتفاع الأسعار فيكون العكس أي انخفاض الدخل الوطني مع الارتفاع في معدل الفائدة r الذي هو بدوره يقلل من الاستثمار وتراجع في الاستخدام.

5-2- أثر النقد الحقيقي على منحنىIS

إن انخفاض المستوى العام للأسعار P يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I والاستهلاكC وبالتالي زيادة الطلب مما يجعل منحنى ISينتقل نحو اليمين وبالتالي زيادة في الدخل الوطني.

أما في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث العكس تماما.

إن تغير المستوى العام للأسعار يؤثر على التوازن الإقتصادي من أثر الأثرين السابقين، في حالة الإنخفاض الأسعار يؤدي إلى اتجاه المنحنى LMنحو اليمين، وا لى زيادة الاستثمار إلى اتجاه المنحنى ISنحو اليمين وا ن تعاضد الأثرين يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من جهة وثبات أو تغير معدل الفائدة من جهة أخر.

خلاصة الفصل

نخلص مما سبق إلى أن مفهوم التوازن قد تطور بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر المعاصر، ومن خلال مراحل التطور السابقة أصبح التوازن يركز على الجانب النوعي بدلا من الجانب الكمي.

كما إن تطور دور الدولة وتعدد وظائفها انعكس على توازن الموازنة، حيث لم يعد يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة، ومن ثم لم يقتصر النظر على التوازن الرقمي للموازنة بل تعداه إلى توازن أكبر.

الفصل الثالث

السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر-

تمهيد

إنّ السياسة المالية لأيّ دولة ما هي إلاّ البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع(عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع....الخ).

وتعدّ الموازنة العامة لأيّ دولة في العالم بصفة عامة هي المعبّر الصادق عن أهداف تلك السياسة وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة وضمان حسن استخدامها، ويتفق ذلك مع وضع الموازنة للدولة في الجزائر تماما إذ أنها البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وقد عكست الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة العديد من الأهداف الذي اختلف البعض منها من سنة لأخرى وظل البعض الأخر كما هو دون تغيير، وذلك وفقا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة.

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وتصنيفها في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

أولا: نفقات التسيير

1- تعريفها

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

2- تقسيم نفقات التسيير

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

ب- تخصيصات السلطة العمومية

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

د- التدخلات العمومية

ثانيا: نفقات التجهيز

1- تعريفها

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNBوبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستمثار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إن ّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

2- تقسيم نفقات التجهيز

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛
- الفصل 242.....الصلب؛
- المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

المطلب الثاني: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

عرفت نفقات التجهيز نمو مستمر خلال الفترة على العموم إذ تم استثناء الانخفاض التي عرفته بعض السنوات في النمو نفقات التجهيزات كنسبة من الناتج المحلي الخام أو كنسبة من النفقات الكلية.

الجدول رقم(01): تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 2001- 2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	النفقات التجهيز	النفقات الكلية pib	نفقات التسيير نفقات كلية	نفقات التجهيز نفقات كلية	نفقات التسيير pib	نفقات التجهيز pib
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3	72.94	27.05	22.80	8.45
2002	1550.65	1097 .72	452.93	34.3	70.8	29.20	24.27	10.01
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.20	66.42	33.57	21.40	10.84
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.80	66.13	33.86	20.38	10.44
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.20	60.67	39.32	16.50	10.69
2006	2453.11	1437.87	1015.14	29	58.61	41.38	17	12
2007	3281.86	1874.60	1407.26	34.55	57.12	42.88	19.73	14.81
2008	3816.86	1918.83	1898.03	34.56	50.24	49.72	17.37	17.18
2009	3928.67	2098.65	2456.65	34.41	53.41	62.53	17.31	20.26
2010	4466.940	2659.078	1807.862	/	/	/	/	/
2011	5191.754	3797.252	1934.500	/	/	/	/	/
2012	7169.899	4935.930	2233.960	/	/	/	/	/

المصدر:(تاريخ الدخول للموقع ; 2012 _1962 ONS ;Retrospective statistique (http://www.ons.dz/):(28/04/2016)

شهدت النفقات العامة زيادة خلال الفترة 2002- 2007 حيث تعود الى البرامج التي انتهجتها خلال هذه المرحلة كبرنامج الاقتصادي 2001- 2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005- 2009).

وفي الفترة 2001 بلغت نفقات التسيير 963.63 مليار دج، أي مانسبته 72.94% من الايرادات الكلية وما نسبة 22.80% من pib ، وعرفت الفترة 2001- 2004 ارتفاعا في حجم نفقات التسيير نتيجة تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي في تلك الفترة، حيث وصل معدل نمو النفقات التسييرية ب 29.82% من سنة 2001-2004، كما عرفت نفقات التسيير ارتفاعا خلال الفترة 2005-2009، وذلك راجع الى برنامج دعم النمو في هذه الفترو حيث قدرت نفقات التسيير ب 1251.06 مليار دج، لسنة 2004 أي مانسبة 66.13% من

النفقات الكلية، أما في سنة 2005 فبلغت نفقات التسيير 1245.13مليار دج وهي كذلك عرفت انخفاض عن سنة 2004 بمبلغ قدره 5.93مليار دج.

ففي سنة 2001 قدرت نفقات التجهيز ب 357.40 مليار دج، وما نسبة 27.05% من الايرادات الكلية ومانسبة 8.45%من pib، وارتفعت في سنة 2002 الى 452.93 مليار دج أي مانسبة 29.20% من الايرادات وما نسبة 10.01% من pib، وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بالاستثمارات خلال هذه الفترة.

وقد شهدت نفقات التجهيزات ارتفاع خلال فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث في سنة 2001 أصبحت pib تتجاوز 8% من خلال هذا البرنامج، فبلغت في سنة 2004 نسبة 10.44% من pib، وبلغت في سنة 2005 مستوى 806.91 مليار دج مانسبة 39.23% من النفقات الكلية أي ما يعادل 10.69% من pib، وكانت هذه المبالغ مخصصة في الغالب لتهيئة البنية التحتية وتطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

ومن الفترة مابين 2010-2012 زيادة كلا من النفقات التجهيز ونفقات التسيير ففي سنة 2010 قدرت نفقات التجهيز ب 1807862 مليار دج ونفقات التسيير ب 2659078مليار دج، وبلغت في سنة 2012 نفقات التسيير 4935930مليار دج ونفقات التجهيز 2233960مليار دج.

المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة وتصنيفاته في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطو ّر مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطو ّر فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطو ّر وتنوع الحاجات العامة.

تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت،فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبار ية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

أ- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

ب- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

ج- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي؛

د- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛

هـ- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

و- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

ح- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية، إيرادات اختيارية.

1- الإيرادات الإجبارية

تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

- الإيرادات الجبائية
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية
- الغرامات

2- الإيرادات الاختيارية

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

- مداخيل أملاك الدولة
- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة
- أموال المساهمات والهدايا والهبات

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2012

تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات بصفة عامة لأن الارتفاع في الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة يرجع بالدرجة الأولى إلى الإرتفاع في أسعار البترول الذي تشهده سوق النفط.

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات الكلية خلال فترة (2001- 2012)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الجبائية	1354627	1425800	1809900	2066110	2908308	3434884	3478600	2680689	3073612	2799644	2978298	_
الجباية العادية	398238	482896	524925	580411	640472	720884	766750	965289	1146612	1297944	1448898	_
الضرائب المباشرة	98479	112234	127915	147983	168144	241224	258079	331547	462134	561682	653883	_
التسجيل والطابع	16835	18869	109285	19590	19617	23536	28126	33623	35813	39652	45191	_
الرسوم على ر. ع	178790	222626	233090	273265	312083	335321	347648	426839	470486	494423	522606	_
حاصل ض مختلفة	451	776	828	735	969	1086	1019	1406	1258	1427	1548	_
الحقوق الجمركية	103683	128355	143807	13838	143888	114849	133126	164882	170231	181865	210427	_
الجباية على النفط	956389	942904	1284975	1485699	2267836	2714000	2711850	1715400	1927000	1501700	1529480	_

إيرادات أخرى الميزانية	089915	177388	164566	163789	174520	205041	209300	221759	201750	275000	424810	_
إيرادات أملاك الدولة	_	_	_	–	_	_	_	_	_	_	_	_
إيرادات مختلفة للميزانية	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
إيرادات الوزارات	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
مساعدات خارجية	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
قطاع الدولة	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
إيرادات استثنائية	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
المجموع	1505526	1603188	1974466	2229899	3082828	3639925	3687900	2903448	3275362	3074644	3403108	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول إن الإيرادات الكلية في ارتفاع مستمر من سنة2001-2007 ففي سنة 2001 قدرت 1505526مليار دج وفي سنة 2007 بلغت 3687900 مليار دج ، ثم انخفضت سنة 2008 حيث قدرت ب 2902448مليار دج وبعده أعيد ارتفاعها من جديد من سنة 2009 إلى 2012 حيث بلغت في هذه الأخيرة إلى 3814207مليار دج.

والشكل الموالي يوضح تطور الايرادات العامة خلال الفترة الممتدة من 2001- 2012

الشكل رقم 10 : تطور الايرادات الكلية خلال الفترة(2001-2012)

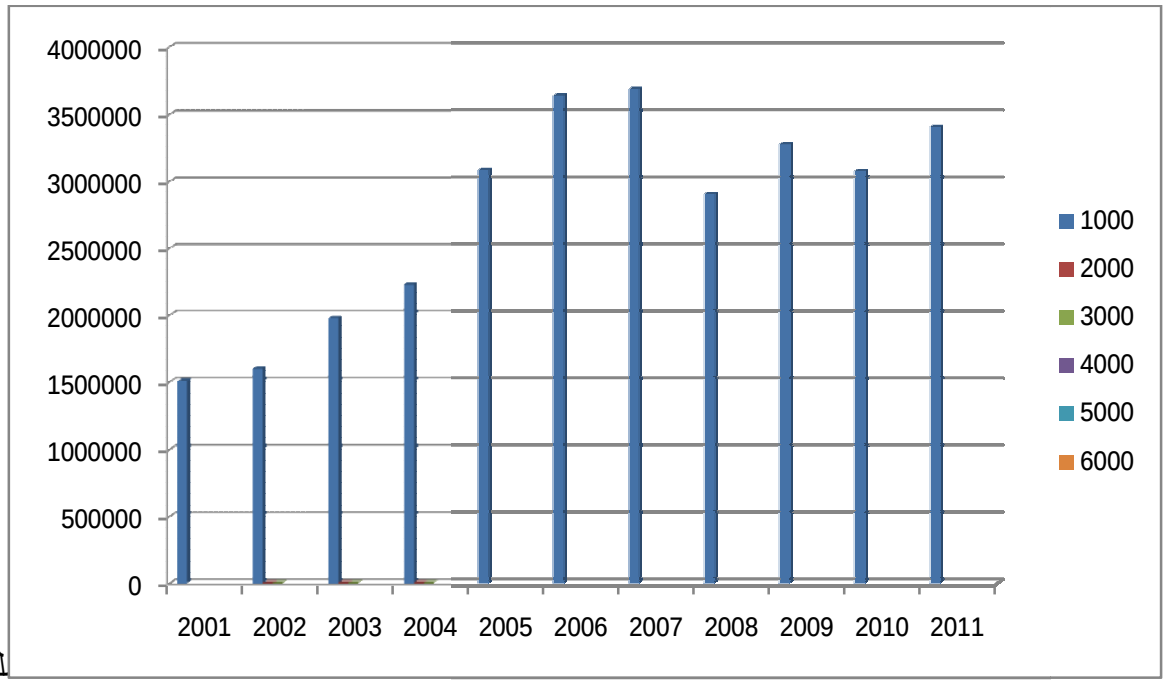

المليار دينار

المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة في الجزائر

الموازنة العامة كأداة لقياس مدى تطوّر الممارسة الديمقراطية في المجتمـــــــع، ومن خـــلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثمّ تعتبر الموازنة العامة للدولة قلب النظام المالي وجوهره.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة في الجزائر

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بمجموعة التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالمجال التشريعي.

1- تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يعتبر قانون 84-17[1] القانون المجسّد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 الميزانية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحدّدة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

كما يعرف قانون 90-21[2] الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

لدراسة هيكل الموازنة العامة لدولة ما يجب معرفة المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات. فقبل صدور قانون 84-17 كانت الجزائر تعتمد على القوانين المستوحاة من التشريع الفرنسي، وبصدور قانون 84-17 الذي أصبح أهم مرجع في المالية العامة والذي تمّ تعديله عدة مرات.

تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين: النفقات العامة، الإيرادات العامة.

وهنا نحاول وباختصار التطرق إلى المعايير التي تبوّب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر أي تبويب النفقات العامة في الجزائر، تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.

2-3-1- تبويب النفقات العامة في الجزائر

لقد تغيّرنوع التبويب مع تغيّر دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري والاقتصادي والمالي.

أ- التبويب الإداريتبوّب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

[1] - قانون 84-17 المادة 6،

[2] - قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية(المادة 3).

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات؛

ب- التبويب الوظيفي: حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛
- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

علما أنّ قانون المالية لا يقدم صورة عن هذا النوع من التبويب.

ج- التبويب الاقتصادي: يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير(النفقات الجارية) ونفقات التجهيز(نفقات الاستثمار)؛
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع؛

إنّ نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية لسيرها ، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

د- التبويب المالي: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النفقات النهائية:وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنّه عندما تخرج الأموال العامة فإنّ خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية؛

- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث أنّ هذه النفقات تتعلق بالخزينة.

2-3-2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

تبوّب الإيرادات عكس النفقات التي تبوّب حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فإنّ تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

أ- التبويب القانوني: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخوّل لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون.

ب- التبويب الاقتصادي: يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن ان نميّز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال(الثروة)

وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة...الخ.

إن ّ إيرادات ونفقات الموازنة العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الانفاق العام والإيرادات العامة وا ٍعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية(أنظر المبحث الأول والثاني من هذا الفصل)، ويمكن توضيح بنود الموازنة العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(03 يوضح تطو ّ ر بنود الموازنة العامة خلال الفترة 2000 - 2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الحسابات الخاصة	صافي قروض الخزينة	رصيد الميزانية خارج صندوق التطهير	مخصصات صندوق التطهير	مدفوعات فوائد الدين العام	الرصيد الأولي	الرصيد الإجمالي	الرصيد الإجمالي / الناتج الداخلي الإجمالي (%)
2000	1578.161	1178.122	400.039	-0.700	0.500	398.839	0.000	162.300	561.139	398.839	9.67
2001	1505.526	1321.028	184.498	-20.000	-6.500	170.998	0.000	147.500	318.498	170.998	4.05
2002	1603.188	1550.646	52.542	-11.200	30.900	10.442	0.000	137.200	147.642	10.442	0.23
2003	1974.466	1639.265	335.201	187.100	32.600	489.701	0.000	114.000	603.701	489.701	9.32
2004	2229.899	1888.930	340.969	109.900	11.800	439.069	0.000	85.200	524.269	439.069	7.14
2005	3082.828	2052.037	1030.791	-129.000	5.200	896.591	0.000	73.200	969.791	896.591	11.86
2006	3639.925	2453.014	1186.911	-4.100	32.100	1150.711	0.000	70.000	1220.711	1150.711	13.54
2007	3687.900	3108.669	579.231	-18.900	141.310	419.021	0.000	85.000	504.021	419.021	4.48
2008	5190.608	4191.053	999.555	-31.200	123.800	844.555	0.000	61.400	905.955	844.555	7.65
2009	3676.036	4246.334	-570.298	4.300	138.500	-704.498	0.000	37.400	-667.098	-704.498	-7.07
2010	4392.954	4466.940	-73.986	-34.700	138.900	-247.586	0.000	33.200	-214.386	-247.586	-2.06
2011	3403.108	5731.752	-2328.644	-24.100	129.200	-2481.944	0.000	37.700	-2444.244	-2481.944	-17.09
2012	3804.500	7169.900	-3365.400	-74.600	66.700	-3506.700	0.000	42.000	-3464.700	-3506.700	-22.13

المصدر:

- Banque d'Algérie ;" Rapport 2012: Evolution économique et monétaire en Algérie" ; op.cit ; p. 179

الشكل 11 تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

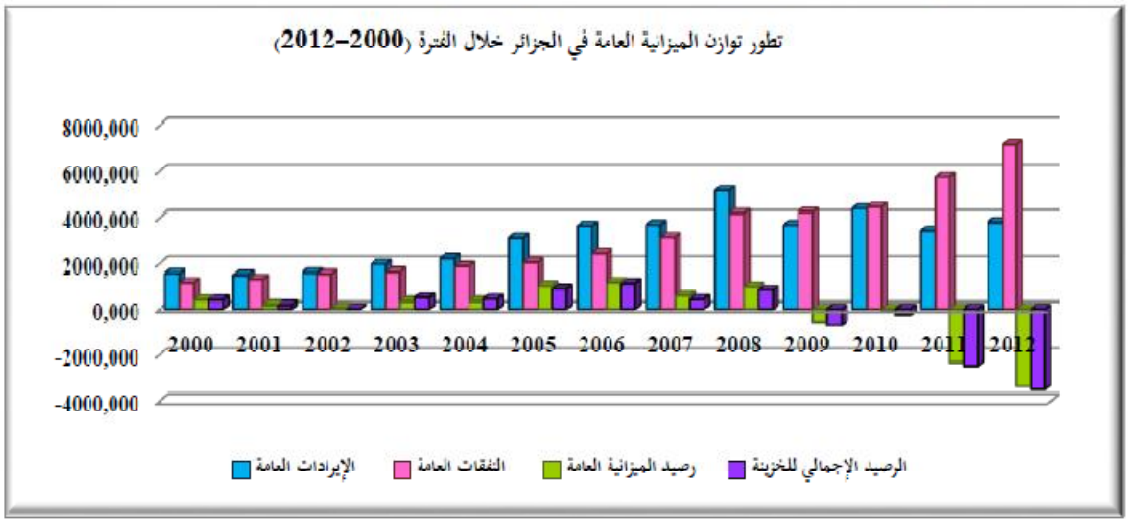

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 03

تمثل سنة 2000 تحسنا كبيرا ومهما في أوضاع المالية العامة الجزائرية، حيث تم تسجيل فائض في الرصيد الإجمالي للخزينة بمقدار 398.84 مليار دج، والذي يمثل نسبة 9.7 % من إجمالي الناتج الداخلي ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109.5 % في سنة 2000 ، و بالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1578.16 مليار دج، إضافة إلى الارتفاع الطفيف لنفقات التسيير بنسبة 10.52 % خلال هذه السنة، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات إذن بواسطة تدفق في الادخار العمومي يساوي 721.97 مليار دج أي بنسبة 45.95 % من الإيرادات الإجمالية .

وفي سنة 2003، ارتفع الفائض في الخزينة العمومية إلى 489.70 مليار دج مؤكدا على تعزيز القدرات التمويلية، وقد مثل هذا الفائض نسبة 9.32% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث مع عودة الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 وتعزيزه في سنتي 2001 و 2002، تأكد تحسن أوضاع المالية العامة في سنة 2003.

وقد ارتفع هذا الفائض في الرصيد الإجمالي للخزينة مجددا في سنة 2005 حيث بلغ 896.59 مليار دج وهو يؤكد كذلك بعد الأداء الجيد لسنة 2004 و 2003 وبعد انخفاضه إلى 419.02 مليار دج في سنة 2007، عاود فائض الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة الصعود إلى844.56 مليار دج في سنة 2008، وقد مثل نسبة 7.65 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 4.48 % في سنة2007 و 13.54 % في سنة 2006، ترجم الارتفاع في الإيرادات الجبائية في 2008 (محروقات وخارج المحروقات)إذن بواسطة تدفق في الادخار العمومي والذي بلغ 2972.83 مليار دج، أي بنسبة 57.27 % من الإيرادات الإجمالية وقد سمح هذا الحجم في الادخار العمومي بتم ويل كامل نفقات الاستثمار للدولة و تحقيق رصيد إجمالي إيجابي للخزينة يساوي844.56 مليار دج .أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ قائم هذا الصندوق

في نهاية 2008 مبلغ 4280 مليار دج في شكل مخزون للادخارات المالية للخزينة مودعة لدى بنك الجزائر، وهكذا تزايدت قدرة التمويل الخاصة بالخزينة في 2008، وقد مثلت هذه القدرة 38.9 % من إجمالي الناتج الداخلي و 83.7 % من الإيرادات الكلية في سنة 2008.

ولكن، بعد الفوائض المتتالية منذ سنة 2000، سجل الرصيد الإجمالي للخزينة في سنة 2009 عجزا يصل إلى7.07% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد نتج هذا العجز أساسا عن الانخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية في إطار شبه المحافظة على مستوى النفقات العامة، وقد قدر تدفق الادخار العام ب 1376.01 مليار دج في سنة 2009 وهو لا يمثل سوى 37.43 % من الإيرادات الإجمالية و 29.8 % من الادخار الداخلي الكلي في سنة 2009 مقابل 57.27% و 47/2% على التوالي في سنة 2008 . هذا المستوى من الادخار العام لم يسمح بتمويل إجمالي نفقات الاستثمار للدولة، ونتيجة لذلك، فإن الاستثمار العام قد تجاوز الادخار العام بحوالي 704.5 مليار دج، وهذا ما أدى إلى ظهور احتياج للتمويل في سنة2009.

وفي سنة 2010 ، انخفض العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية إلى 2.06 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل7.07% في سنة 2009، ويفسر هذا التراجع القوي للعجز بالارتفاع الشديد في إيرادات الجباية البترولية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية، وقد بلغ تدفق الادخار الميزاني 1733.88 مليار دج في سنة 2010، حيث مثل نسبة 39.47% من الإيرادات الإجمالية و 29.6 %من إجمالي الادخار الداخلي في 2010، ولم يسمح هذا الحجم من الادخار الميزاني بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2010، ولكن في المقابل، يعتبر قائم صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع ليبلغ 4842.8 مليار دج مقابل 4316.5 مليار دج في سنة 2009، في شكل مخزون للادخارات المالية مودعة لدى بنك الجزائر.

و قد تعززت طاقة التمويل(المتراكمة)الخاصة بالخزينة العمومية في 2010، لتبلغ 40.2 % من إجمالي الناتج الداخلي، 110.6% من الإيرادات الكلية و 107.3 % من النفقات العمومية خلال هذه السنة، و يضمن تكوين طاقة التمويل هذه الخاصة بالخزينة العمومية، عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات مواصلة تحفيز النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق الإنفاق العمومي من جهة، و إمكانية إتباع سياسات ميزانية مضادة للدورة محتملة مع ضمان استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط من جهة أخرى . و أخيرا، في سنة 2012 سجل رصيد الميزانية عجزا للسنة الرابعة على التوالي، و الذي بلغ 3365.40 مليار دج، حيث فاق ذلك العجز المسجل في سنة 2009، و يرجع هذا العجز أساسا إلى انخفاض الجباية البترولية إلى 1519.04 مليار دج سنة 2012، و كذا ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 30 %(إذ انتقلت من 3797.25 مليار دج سنة 2011 إلى4935.9 مليار دج سنة 2012) ، و بالتالي، يتضح أن نمو الميزانية العامة للدولة قد صاحبه عجزا لازما لها في معظم الفترات، بالنظر لتراكم أسبابه، و من بينها:

-صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.

-اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، و هي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات أسعار النفط و التي تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

-ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي، و من أجل إقامة نظام جبائي عصري في الجزائر، أدخلت خلال سنوات التسعينات إصلاحات هامة تمثلت في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، و الضريبة على أرباح الشركات، كما أن تحسين خدمات الإدارة الجبائية، و رفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة، و تسيير الملفات الجبائية لقطاع المحروقات، تعتبر من التحديات التي ينبغي رفعها.

المبحث الرابع: التوازن الاقتصادي العام في الجزائر

المطلب الأول: التوازن المالي الداخلي

تتأثر المالية العامة بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية كون الإيرادات ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وا ٍنعاشه، يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى(الجباية العادية) فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيّرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف.

بالرجوع إلى تطوّر بنود الموازنة العامة(أنظر الجدول رقم) خلال الفترة 2000- 2012 واستنادا إلى بيانات هذا الجدول يمكن القول بانّ النفقات العامة فاقت الإيرادات العامة.

1_ رصيد الموازنة خلال الفترة (2012/2000): الجدول رقم(3)

المطلب الثاني: التوازن المالي الخارجي

يقصد بالتوازن الخارجي التوازن في ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، حيث أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة2 ، و للحكم على مدى تحقق التوازن الخارجي، يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم: (04) تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (20012/2000)

السنوات	رصيد الحساب الجاري	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد حساب رأس المال	الصادرات من المحروقات
2000	8.93	7.57	-1.36	21.06
2001	7.06	6.19	-0.87	18.53
2002	4.37	3.66	-0.71	18.11
2003	8.84	7.47	-1.37	23.99
2004	11.12	9.25	-1.87	31.55
2005	21.18	16.94	-4.24	45.59
2006	28.95	17.74	-11.22	53.61
2007	30.54	29.55	-0.99	59.61
2008	34.45	36.99	2.54	77.19
2009	0.40	3.86	3.86	44.42
2010	12.15	15.33	3.18	56.12
2011	19.70	20.06	0.36	71.66
2012	12.42	12.06	-0.36	70.58

المصدر: ONS ;Retrospective statistique 1962/2012 ;(http://www.ons.dz/)

نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فوائض خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008، حيث انتقل الفائض من 7.57 مليار دولار سنة 2000 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 وهذا مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال والذي وصل إلى 11.22 مليار دولار سنة 2006 ثم تحول إلى فائض ب 2.54 مليار دولار سنة 2008، وعموما ترجع الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

وقد سمح التعزيز المتواصل لقابلية الاستمرار لميزان المدفوعات خلال ثماني سنوات المتتالية بصفته من أجل الاستقرار المالي الخارجي بتطوير قدرة مقاومة للوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما أن الصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية و الأزمة الاقتصادية العالمية لا تتناسب مع تلك التي حدثت في سنوات الثمانينات و التسعينات . إذا بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط مع ظهور عنصر جديد من الضعف الذي يمثله ارتفاع واردات السلع و الخدمات بين سنتي 2004 و 2008، فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2009 تعكس إلى حد ما نتائجإدار ة رشيدة أو متعقلة أمام بيئة خارجية غير ملائمة، حيث حقق رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2009 فائض منخفض جدا يقدر ب 3.86 مليار دولار(مقابل 36.99 مليار دولار سنة 2008 .) بعد الفائض المسجل في سنة(34.45مليار دولار)، و الذي يمثل أداء أفضل بكثير من ذلك الخاص بسنة 2007 (30.54 مليار دولار)، سجل رصيد الحساب الجاري في سنة 2009 فائضا يقدر ب 0.4 مليار دولار على الرغم من حجم الصدمة الخارجية الملازمة للأزمة الاقتصادية الحادة، ففي سنة 2009، بلغت الصادرات من المحروقات 44.42 مليار دولار وهي تمثل تراجعا حادا42.45%،

مقارنة مع سنة 2008 (77.19 مليار دولار)، في حين بلغت الواردات من السلع 37.40 مليار دولار سنة 2009 مقابل 37.99 مليار دولار سنة 2008، و خلال سنة 2009، سجل حساب رأس المال أداء أفضل(3.46 مليار دولار)، ويفسر هذا الفائض في حساب رأس المال بواسطة المستوى الضعيف لأصل الدين الخارجي وزيادة تعبئة القروض الخارجية في ظل تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة(DTS) من قبل صندوق النقد الدولي .

و في سنة 2011، قدر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ب 20.06 مليار دولار حيث يشهد الفائض الإجمالي الخارجي الذي يمثل 72.3 % من فائض سنة2010 (15.33 مليار دولار)على قابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية للجزائر، وخلال هذه السنة، سجل رصيد الحساب الجاري فائضا معتبرا (19.70 مليار دولار)مقابل فائض ب12.15 مليار دولار فقط بالنسبة لسنة 2010 و شبه توازن في 2009، وهذا الفائض المعتبر في رصيد الحساب الجاري الخارجي في سنة 2011، قد رافقه رصيد موجب ضعيف لحساب رأس المال و العمليات المالية (0.36 مليار دولار)، ويعود هذا الأخير إلى التسديد المعتبر للدين الخارجي في الثلاثي الأول من سنة 2011 وكذا الاستثمارات في الخارج من طرف المقيمين، هذا ما سمح بالتقليص المعتبر للدين الخارجي قصير الأجل حيث انتقل قائمه من 1.778 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2010 إلى 1.142 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2011.

أما في سنة 2012، بلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات 12.06 مليار دولار مؤديا بذلك مواصلة تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف من طرف بنك الجزائر لكن بأقل حجم مقارنة مع السنة السابقة و حتى مع 2010، حيث سجل رصيد الحساب الجاري الخارجي فائضا من جديد ب 12.42 مليار دولار خلال سنة 2012، في حين سجل حساب رأس المال عجزا طفيفا قدر ب 0.36 مليار دولار في وضعية امتازت بتراجع صافي المداخيل بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1.52 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في 2011).

عموما، و رغم المستوى المرتفع جدا للواردات (FOB) والذي بلغ 51.569 مليار دولار، تعززت الوضعية المالية الخارجية للجزائر أكثر خلال سنة 2012.

المطلب الثالث: التوازن النقدي

1- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990/ 2012

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على

التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.

الجدول رقم(05) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012/2001 %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89

المصدر:

World Bank ; World Development Indicators ; (http://data.worldbank.org/)
(تاريخ الدخول إلى الموقع :28 /2016/04 الساعة: 16:38

يمكن تحليل معدل التضخم حيث تميزت كل فترة بتطبيق برنامج مختلف عن الفترات الأخرى.

- المرحلة الثالثة وهي مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا إذ انتقلت من 4.27 % سنة 2003 ثم إلى 5.73 % سنة 2009 ، و بعد تراجع معدل التضخم إلى 3.91 % سنة 2010، عاد إلى الارتفاع من جديد سنة 2011 حيث وصل إلى4.52%، أي ارتفع ب 0.61 %.

وقد تفاقم التضخم في سنة 2012 ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية و الذي قدر ب 8.89 % أي ارتفع بنسبة4.37% خلال هذه السنة، وتكمن أهم محددات التضخم في 2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية و التي تساهم في نسبة التضخم ب 84% ، و هي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67 % كمتوسط خلال الفترة 2001-2012) ، وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح بالنسبة لسنة 2011، لأنها تساهم ب 14 % في التضخم في 2012مقابل 30 % في السنة الماضية، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا و يقدر ب 2 %مقابل 7 % في سنة 2011، هذا و لا تزال المحددات الأخرى المرتبطة باختلالات الأسواق قائمة، وذلك نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق و المنافسة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة المدروسة اتضح لنا أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طول فترة الدراسة نظرا لتوسع نشاط الدولة.

أما الإيرادات العامة لقد عرفت تزايد متواصل طوال سنوات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط.

وفيما يخص بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة.

الخاتمـــــة العـــامة

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية تؤكد على أهمية و دور السياسة المالية في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الكلي.

أظهرت مقدمة البحث أهميته والتي تأتي من أهمية السياسة المالية في الحياة الاقتصادية كما بينت هدفه لمحاولة الكشف عن السياسة المالية المثلى لتحقيق الدولة للتوازن الاقتصادي، وبعد تناولنا لموضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الاقتصادية اتضح لنا أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة

حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمرحلة الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر

- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والإجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام
- كما اتضح لنا أن مفهوم التوازن قد تطور بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطور تلك أصبح التوازن النوعي محل التوازن الكمي، ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب على الدخل نتيجة اقتطاع هاته الأموال
- ومن خلال معالجتنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة والمتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الإيرادية والموازنة العامة اتضح لنا:

أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة حيث بلغت في المتوسط 72.94% أما نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نمو متواصل في أغلب سنوات الدراسة وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة وخلق استثمارات جديدة، أما السياسة الإيرادية في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجبائية، وقد عرفت خلال الدراسة تزايد مستمر وبمعدلات نمو متذبذبة، ومن ثم أصبح الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباط وثيق بإيرادات الجباية وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري كان ولازال رهين التغيرات الخارجية

- ومن خلال معالجتنا لموضوع التوازن الاقتصادي العام اتضح لنا أنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة ،وقد تمثلت الاختلالات في نمو الاستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج ،زيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر وعليه فإن التحليل العلمي الدقيق للحالة الراهنة للاقتصاد يدل على أنه يعاني منذ فترة طويلة من اختلالات في التوازن الاقتصادي العام

- زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة وهذا ما تؤكده في عدم ملاحقة زيادة الإيرادات وزيادة النفقات.
- ترشيد النفقات يقلل عجز الموازنة
- إن العجز في ميز انية الدولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة.

التــوصـــيات

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث نقترح بعض التوصيات بهدف التقليل من الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، ونذكر منها:

- لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة.
- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وا إيرادات الجباية العادية.

قائمـــة المراجـــع

المراجع باللغة العربية

- ابراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان 2000.
- الناقة أحمد، يسرى عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995.
- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر.
- جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، طبعة 1، 1997.
- حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، مركز الاسكندرية للكتابة، الاسكندرية، 2000.
- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986.
- دانيال أرلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعيةن بيروت،1992.
- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، النظرية الاقتصادية الكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995.
- مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

- § محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، عمان، 2000.
- § محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- § مجدي محمد الشهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 1999.
- § محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة ، الجزائر،2003.
- § مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وامكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر.
- § مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي النظري والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- § محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982.
- § محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977.
- § نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2000.
- § سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الاسكندرية، 2003.
- § عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 3، الجزائر، 2006.
- § عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- § عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة.

- § عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997.
- § عبد الفتاح قندلي، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
- § عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- § عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
- § فايز ابراهيم الحبيبي، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
- § فؤاد هشام عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، 1984.
- § صالحي صالح، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامين دار الوفاء، الجزائر، 2001.
- § ضياء مجدي المسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- § وجدي حسين، المالية الحكومية، والاقتصاد العام، الاسكندرية، 1988.

الرســـائل الجـامعيـــة

- § درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتورا، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- § محمد فودو، السياسة المالية في ظل اقتصاديات العولمة، رسالة ماجستير غ م ، الجزائر، 2005- 2006.

المراجع باللغة الأجنبية

- § **Levin(chr) and Rubin(jrene) , Fiscal stress and publicy, sage publication, LONDON, 1980.**
- § **ONS, Retrospective statistique 1962-2012 .**